

Distr.
LIMITED



جامعة الإمارات
العربية المتحدة



صندوق الأمم
المتحدة للسكان



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا - الإسكوا

E/ESCWA/SDD/2007/WG.2/5
28 November 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

ورشة عمل إقليمية حول تعزيز مهارات الديموغرافيين وخبراء السكان
في مجال التحليل الديموغرافي وعلاقته بالتنمية
العين، الإمارات العربية المتحدة، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

النافذة الديموغرافية والبعد الاجتماعي للتنمية

إعداد

عبد الباسط عبد المعطى

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

الفصل الأول- الأبعاد النظرية لجدلية العلاقة بين النافذة الديموغرافية والبعد الاجتماعي للتنمية.

- أولاً- الإطار الفكري للتنمية الاجتماعية
- ثانياً- النافذة الديموغرافية في الدول العربية من منظور البعد الاجتماعي للتنمية
- ثالثاً- النافذة الديموغرافية وتنمية الموارد البشرية
- رابعاً- علاقة النافذة الديموغرافية بالاستثمار في الإنسان
- خامساً- النافذة الديموغرافية والتحديات الصحية
- سادساً- النافذة الديموغرافية والتحديات التعليمية
- سابعاً- النافذة الديموغرافية والحكم الرشيد
- ثامناً- النافذة الديموغرافية وفجوة النوع في البلاد العربية
- تاسعاً- النافذة الديموغرافية والتفاوتات الريفية - الحضرية

الفصل الثاني- الشروط التنموية وطبيعة السياسات

- أولاً- الإطار الاستراتيجي لخطط التنمية: فلسفته ومبادئه
- ثانياً- سياسات التنمية الاجتماعية: التكامل والاستجابة الفاعلة لحاجات الإنسان
- ثالثاً- السياسات التعليمية المتجاوبة مع النافذة الديموغرافية
- رابعاً- السياسات الصحية المتجاوبة مع النافذة الديموغرافية
- خامساً- السياسات المالية: تواصل التمويل لدعم الفئات السكانية
- سادساً- العوامل الإيجابية والسلبية المحددة للاستفادة من النافذة الديموغرافية
- سابعاً- دعائم الحكم الرشيد وتنمية الفئات الاجتماعية

١- المشاركة Participation

٢ - حكم القانون Rule of Law

٣ - الشفافية Transparency

٤ - المسؤولية Responsiveness

٥- الإجماع في التوجه Consensus- orientation

٦ - المساواة والاندماج Equity and Inclusiveness

٧ - الفاعلية والكفاءة Effectiveness and Efficiency

٨ - المحاسبية Accountability

الشروط التقنية المطلوبة

- ثامناً- المؤشرات القياسية من منظور السياسات الدالة على انبثاق النافذة الديموغرافية
- تاسعاً- الإسقاطات السكانية لتوقع النمو في حجم وخصائص الفئات السكانية الاجتماعية
- عاشراً- تحديد الحاجات الأساسية للفئات الاجتماعية المختلفة في ضوء المبادئ والتوصيات الدولية
- الحادي عشر- البيانات والمعلومات السكانية والاجتماعية

خاتمة بأهم التوصيات

المراجع

- أولاً- باللغة العربية
- ثانياً- باللغة الإنجليزية

مقدمة

رغم التفاوتات بين البلدان العربية في اتجاهات تغيراتها الديموغرافية وتباعد بعض محطات وصولها إلى النافذة الديموغرافية، فثمة تباينات داخلية أيضاً بينها في شروط التنمية الشاملة، على مستوى المناطق، ريفاً وحضراً وعلى مستوى الفئات الديموغرافية / الاجتماعية.

وفي تقديرنا أن جانباً مهماً من التباين وأحياناً التعثر بين محطات الحركة نحو انفتاح النافذة الديموغرافية يعزى إلى وضعية قضية التنمية الاجتماعية. فمع أنها مكون أصيل من المركب الشامل للتنمية، فلا يزال التعامل معها زمنياً وشمولاً بحاجة إلى إعادة النظر في فلسفتها ومبادئها وتكاملها؛ لتفعيل حصاد المركب التنموي الشامل في مجمله.

فلا يزال التعامل مع البعد أو المكون الاجتماعي للتنمية تابعاً للمكون الاقتصادي والسياسي، ومن ثم قصد - بوعي أو سهواً - أن تعالج تبعات وتحديات التحولات الاقتصادية والسياسية، بدلاً من أن تكون داعمة لها ومتفاعلة معها، ولهذا غالباً ما يركز البعد الاجتماعي - مجاوزاً - على إصلاح المشكلات الهيكلية والفئوية الخاصة بفئات اجتماعية بعينها، عبر مجموعة من الخدمات المتناثرة التي لا تتنظم معاً ولا تستند على مرجعية محددة.

ورغم إدراك كثيرين لأهمية التنمية الاجتماعية، ورغم المؤتمرات الدولية المؤكدة لأهميتها وضرورة تكامل أبعادها من ناحية، مع المكونات الأخرى للتنمية الشاملة من ناحية أخرى - مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤، وإعلان الأهداف الإنمائية للألفية سبتمبر ٢٠٠٠، وتكاملها رغم هذا فلا تزال على مستوى الخطاب التنموي الرسمي، وأيضاً على مستوى الممارسات، بحاجة إلى إعادة نظر عميقة وجذرية لبلورة أهمية الكفاءة الاجتماعية وضبط وتوجيه التحولات المجتمعية بما في ذلك التحولات الديموغرافية وبكل ما يتطلبه البعد الاجتماعي من اهتمام بالتنظيمات والجماعات الاجتماعية، والقيم والسلوك والأفعال والتصرفات والطموحات وغيرها، لإعادة الاعتبار للإنسان كفاعل اجتماعي في كل ما يخص فضاء مجتمعه بأبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ولهذا تسعى الدراسة الراهنة، وفي ضوء مرجعياتها وموضوعاتها المحددة من قبل منظمي الظاهرة الراهنة، سنحاول توضيح أهمية وضرورة البعد الاجتماعي للتنمية في مركبها الشامل، بالتركيز على شروط ومتطلبات النافذة الديموغرافية - كحالة بحثية - والتعامل الاجتماعي مع تبعات فرصها.

وسوف نسير في اتجاه تحليلي تفكيكي لسبر أغوار عدد مهم من الأبعاد الاجتماعية - المتغيرات الاجتماعية تجاوزاً - منطلقين من مقاربة حقوق الإنسان Human Rights Approach والمفهوم الأشمل للسياسات الاجتماعية المعنية بإعداد الإنسان، معرفياً ومهارياً وقيماً، وتوسيع خياراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خاصة فرص حراك الاجتماعي Social Mobility الصاعد في ضوء أسس الكفاءة الإنتاجية والاجتماعية والصحية وغيرها.

عبد الباسط عبد المعطى

الفصل الأول- الأبعاد النظرية لجذلية العلاقة بين النافذة الديموغرافية والبعد الاجتماعي للتنمية

مقدمة

التنظير بمعنى الفكر العلمي المحدد لأي عمل علمي أو تخطيطي تنموي بوصلة تيسر الإبحار في الموضوع المدروس لبلوغ غايات بحثه، خاصة عندما يكون هذا الفكر أو التنظير معتمداً على حقائق أو قرائن علمية Evidence Based وشواهد تاريخية، ويكون أكثر إماماً بالموضوع أو الموضوعات المدروسة، من حيث محدداتها - أي العوامل الحاكمة فيها - ومن حيث الديناميات والخصائص وما بين مكوناتها من علاقات، ومن حيث المصاحبات Impacts أي تأثير المكونات وعلاقاتها على غيرها من الظواهر والعمليات المدروسة.

والتزاماً بمخطط الدراسة الراهنة سوف يقع التركيز في هذا الفصل النظري على العناصر أو المحاور التالية:

- أولاً- الإطار الفكري للتنمية الاجتماعية.
- ثانياً- النافذة الديموغرافية في الدول العربية من منظور البعد الاجتماعي للتنمية.
- ثالثاً- النافذة الديموغرافية وتنمية الموارد البشرية.
- رابعاً- علاقة النافذة الديموغرافية بالاستثمار في الإنسان.
- خامساً- النافذة الديموغرافية والتحديات الصحية.
- سادساً- النافذة الديموغرافية والتحديات التعليمية.
- سابعاً- النافذة الديموغرافية والحكم الرشيد.
- ثامناً- النافذة الديموغرافية وفجوة النوع الاجتماعي في البلاد العربية.
- تاسعاً- النافذة الديموغرافية والتفاوتات الريفية - الحضرية.

أولاً- الإطار الفكري للتنمية الاجتماعية

رغم أهمية التنمية الاجتماعية، تأثير وتأثراً بالأبعاد الأخرى للتنمية الشاملة، اقتصادية وسياسية وثقافية، إلا أن الملاحظ على معظم تناولها وممارستها على المستوى الواقعي في الدول العربية:^(١)

- أن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية سواء على مستوى السياسات أو الممارسات والتطبيقات غالباً ما يأتي لاحقاً أو مكملًا للاقتصادي وليس متكاملًا معه.
- غالباً ما ينظر إلى التنمية الاجتماعية نظرة تجزئية لعلاج الآثار والنتائج المترتبة على، والمصاحبة للبعد الاقتصادي للتنمية، وفي حالات قليلة - نسبياً - يهتم بالجانب الوقائي، ومن ثم تفتقد التنمية الشاملة، في أبعادها المختلفة بما في ذلك أبعادها الاقتصادية الدعم الاجتماعي لها، سواء من حيث الوعي المرغوب أو القيم والاتجاهات والعلاقات والأفعال الاجتماعية المساندة للكفاءة الاقتصادية خاصة الإنتاجية بمعناها الشامل.
- لقد ترتب على ما سبق اختزال التنمية الاجتماعية في مجموعة من الخدمات، وبغض

(١) الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: تحليل مقارنة، الأمم المتحدة نيويورك ٢٠٠٥، ص ١-٣، ١١-٥.

النظر عن ضرورة تكاملها وتساقطها زمنياً أو اهتماماتها بالتغيير الاجتماعي المخطط، المقصود والمرغوب، في العلاقات بين الجماعات والأجيال والأفعال الاجتماعية Social Actions التي يأتيها السكان - بوصفهم بشراً ومواطنين - في مواقف حياتهم اليومية، في الأسرة ومؤسسات التعليم والعمل والإعلام والاتصال والمشاركة الاجتماعية^(١).

في ضوء هذا وسعيًا لتجاوزه تتحدد معالم الإطار الفكري للتنمية الاجتماعية في الدراسة الراهنة لتعزيز دعم شروط انفتاح النافذة الديموغرافية والاستفادة من فرصها، فيما يلي:

- أن التنمية الشاملة المستدامة والمتواصلة مركب متفاعل المكونات، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأن إغفال أي مركب منها كلياً أو حتى جزئياً ينتج مشكلات وتحديات أكثر مما يسهم في الوقاية منها ومواجهتها. وعليه فإن المكون الاجتماعي الذي يتبادل التأثير والتأثر - جدلياً - مع المكونات الأخرى من الضروري أن يكون حاضراً وعلى نفس الدرجة من الاهتمام والتوقيت - الزمن التنموي - مع المكونات الأخرى.
- بما أن ما هو اجتماعي يرتبط بالوجود الاجتماعي للسكان وظروفهم وعلاقاتهم وثقافتهم ووعيهم الاجتماعي فإنه يشتمل على حاجات البشر وظروف عيشهم وعلاقاتهم وتنظيماتهم المختلفة الرسمية - المهيكلة - وغير الرسمية ولهذا فهو ويتقاطع مع كل المكونات الأخرى للمركب التنموي الشامل. لأن من الصعب أن نجد موقفاً تنموياً لا يوجد فيه الإنسان فاعلاً أو حتى مفعولاً به، فعلى سبيل:
- يتغلغل المكون الاجتماعي عبر المكون الاقتصادي: ظروف العمل - علاقات العمل - الإنتاجية - توزيع الثروة والدخل الوطني - الاستهلاك المرغوب فيه والادخار والقيم والعلاقات بين كل هذه العمليات والأبعاد.

كما أن الكفاءة الاجتماعية - على سبيل المثال - التي يتمحور دورها حول تحسين فرص الحياة وتكافؤ فرصها وإتاحة تحققها كما وكيفا، وقيم الإتقان والإنتاجية والسلوك الرشيد والاستهلاك والادخار، وعدالة علاقات التوزيع، لا تتحقق إلا بإنتاج الميزات التنافسية competitive advantage، الضرورية للتنافسية الكوكبية أو العالمية Global التي يحققها الأكثر والأسرع إنتاجاً للمعرفة والمعلومات، والسلع والخدمات.

- ويؤثر المكون الاجتماعي في المكون السياسي ويتأثر به خاصة أنماط توزيع السلطة - علاقات القوة - الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان - اللامركزية - المشاركة - الشفافية والمحاسبية.
- تتفاعل أبعاد المكون الثقافي: طرائق الحياة - رؤى العالم - القيم والمعتقدات وطرائق التعبير، مع أوضاع البشر، وحاجاتهم وطموحاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية في الأسرة والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

(١) محمد محمود الإمام، المكون الاجتماعي للتنمية، مؤتمر التنمية الاجتماعية في مصر، وزارة الشؤون الاجتماعية، أبريل ٢٠٠٣.

يعنى المكون الاجتماعي بالعلاقات بين القوى والفئات الاجتماعية - الديموغرافية ، ومحدداتها العمرية والجيلية generational وعلى أساس النوع الاجتماعي خاصة علاقات القوة - الهيمنة والخضوع - بينها، وبالقيم المحددة لصورة كل منهما للآخر. ويسعى لكي يجعلها مواتية لتوظيف مغانم النافذة الديموغرافية، من خلال الإصلاحات الشاملة المرغوبة.

- كلما انطلقت سياسات وممارسات وتنظيمات المكون الاجتماعي للتنمية من الحقوق المختلفة للسكان خاصة الاجتماعية منها، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية للفئات الديموغرافية الاجتماعية بكل أعمارهم وأجيالهم ونوعهم الاجتماعي وسوائهم أو إعاقتهم وفرصتهم الاقتصادية وأماكن تواجدهم ومعيشتهم في الأرياف والحوضر والمجتمعات الهامشية والعشوائية، أسهم هذا في الارتقاء بخصائصهم وتحسين أحوالهم.
- من المهم أن تكون سياسات التنمية الاجتماعية وشاملة ومتكاملة في الفهم والممارسة، لأن الحقوق الإنسانية مترابطة متفاعلة ومتشابكة ، فلا قيمة للحق في التعليم - وإتاحته - دون الحق في العمل اللائق، والأجر أو الدخل المناسب ودعم الحقوق الأخرى، في الصحة والسكن وتنمية الشخصية الإنسانية معرفياً ومهارياً وقيماً، للاستمتاع بالحياة.
- ولكي يكون تحقيق هذه الحقوق ودعمها مسئولية مجتمعية، فهي بحاجة إلى تشارك كل القوى والأطراف المجتمعية، تشاركاً فاعلاً، كل حسب ما يحوز من قدرات وإمكانات وميزات، ويشمل هذا المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية - منظمات المجتمع المدني - والقطاع الخاص.
- أن مقارنة الحقوق تعالج وتتجاوز مختلف سلبيات مقارنة الخدمات والحاجات، التي تجعل المتلقي طرفاً سلبياً فيها، يتلقى ما يمنحه حائز القوة السياسية والتنظيمية والإدارية له وفق نمط أبوي هيراركي يحدد ما يراه ملائماً. وبهذه المقاربة، يتحول المتلقي - الإنسان - إلى فاعل Actors مشارك، مساهم في التنفيذ والمتابعة والتقييم والتصحيح.
- أن هذا المقاربة تقدم المعايير الأساسية لتقويم مخرجات ومصاحبات السياسات الاجتماعية وفاعليتها في دعم مختلف الحقوق ودعم كفاءة وفاعلية المكونات الأخرى للتنمية الشاملة.

ثانياً- النافذة الديموغرافية في الدول العربية من منظور البعد الاجتماعي للتنمية

تعيش البلدان العربية أزماناً ديموغرافية متباينة من حيث موقعها من محطات التحول الديموغرافي. لقد أجمع الباحثون على تصنيف البلدان العربية وفق هذه المحطات إلى أربعة مجموعات تقريباً هي:^(١)

(١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا - تقرير السكان والتنمية - العدد الثاني - النافذة الديموغرافية، فرصة للتنمية في البلدان العربية ، الأمم المتحدة نيويورك، ٢٠٠٥ ص ٢٣-٢٤.

النافذة الديموغرافية

The Demographic window

يساعد الاستثمار الاجتماعي في بلوغ هدف إبطاء النمو السكاني. حيث تحسن الرعاية الصحية والتعليم وتحسين فرص المرأة باعتبارها حقوقاً إنسانية، أنها تمكن المرأة وتفضي إلى أسر صغيرة الحجم. وخلال جيل عمري يفتح انخفاض الخصوبة النافذة الديموغرافية، وهي فترة يوجد فيها عدد أكبر من السكان في عمر العمل وعدداً أقل من كبار السن والصغار المعالين. إن النافذة الديموغرافية فرصة فريدة للدول للاستثمار في النمو الاقتصادي. وهي تفتح مرة واحدة وليس لفترة طويلة.

UNFPA, State of World Population ٢٠٠٢, p. ٥.

- المجموعة الأولى: والتي تسمى مجموعة المسار السريع نحو النافذة الديموغرافية وهي التي وصلت إلى مرحلة الإحلال وتمثلها تونس الآن وتأتي بعدها لبنان ٢٠٠٥-٢٠١٠ حيث انخفضت فيهما معدلات الخصوبة إلى ما يقارب مستوى الإحلال ٢,١ طفل لكل امرأة. لقد بدأ الانخفاض منذ الستينيات خاصة في تونس، نتيجة للبرامج الصحية المكثفة التي صاحبها ارتفاع في معدلات العمر المتوقع عند الميلاد - الأمل في الحياة - من ٤٤,٦ عاماً مع بداية الخمسينيات إلى ٧٢,٨ في بداية القرن الحادي والعشرين وحدث نفس الاتجاه في لبنان حيث ارتفع هذا المعدل من ٥٥,٤ سنة إلى ٧٣,٥ سنة خلال نفس الفترة الكلية.
- المجموعة الثانية: وهي مجموعة المسار المتوسط في إيقاعه والذي يتوقع بلوغه مرحلة الإحلال ما بين ٢٠١٥-٢٠٢٠ ويشمل البحرين والجزائر والإمارات العربية المتحدة وليبيا.
- المجموعة الثالثة: وهي مجموعة المسار البطء مقارنة بالمجموعتين السابقتين وتضم قطر والكويت والمغرب (٢٠٣٠-٢٠٣٥) والأردن وسوريا ومصر.
- المجموعة الرابعة: وهي مجموعة المسار الأكثر بطئاً ويتوقع وصولها إلى مرحلة الإحلال خلال الفترة ما بين ٢٠٤٠-٢٠٤٥ في العراق والسعودية وما بين ٢٠٤٥-٢٠٥٠ في السودان، وجزر القمر وموريتانيا واليمن وهي جميعاً دول تنتمي إلى الدول العربية الأقل نمواً ما عدا السعودية.

وبوسع المدقق في هذه المسارات - المجموعات الأربعة - استخلاص ما يلي:

- ١- أن هناك تفاوتات زمنية كبيرة في إمكان بلوغ مرحلة الإحلال وانفتاح النافذة الديموغرافية في البلدان العربية، وهي تفاوتات تعكس تباينات في كثافة وشمول السياسات المعنية سواء فيما يتعلق بسياسات خفض الخصوبة أو الوفيات، وهي بدورها تعكس حصاد الأحوال

الاجتماعية في البلدان العربية من حيث: التعليم - الصحة - تغير أدوار المرأة ومواجهة فجوة النوع - القيم الاجتماعية المحددة للطلب على الإنجاب - تكلفة تربية الطفل Rational Values، وحجم الأسرة وانفتاح فرص الحراك الاجتماعي Social Mobility خاصة للمرأة العربية والأجيال الشابة. وهي تكاد تعكس أيضاً أنماطاً بنائية Structural متباينة على متصل التقليد Traditionalism والحداثة Modernization^(١) والذان يتوازي معهما أو يكاد متصل الريف - الحضر أو التريف والتحضر، والهجرة خاصة الهجرة الخارجية.

٢- وأنه في ضوء التحليل المتعمق والجاد لخصائص التحول الديموغرافي في البلدان العربية يمكن استخلاص ما يلي: ^(٢)

أ - أن مستويات الخصوبة والوفيات قبل التحولات الديموغرافية كانت أكثر ارتفاعاً عما كانت عليه قبل التحول الديموغرافي في البلدان الأوروبية، حيث ارتبط في الأخيرة^(٣) بالتصنيع والتحضر، وتبلور مبكر لحقوق الإنسان خاصة حقوق المرأة وهو ما لم يحدث في البلاد العربية.

ب- تأخر التحول الديموغرافي في البلدان العربية، حيث بدأت معدلات الوفيات في الانخفاض في تواريخ مختلفة، غالباً بعد الحرب العالمية الأولى، وأحياناً بعد الثانية، انخفض بعد ذلك سريعاً منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حيث بدأ الانخفاض في معدلات الخصوبة أكثر سرعة.

ج- والمهم من منظور التحليل الاجتماعي أن بعض برامج الصحة وتنظيم الأسرة واستخدام موانع الحمل الحديثة لم تتم في سياق تنمية شاملة، حيث تأخر وإلى الآن إدماج القضايا السكانية في السياسات التنموية العامة والقطاعية ولهذا لم يتساق - نسبياً - إلا أخيراً بين البلدان العربية الانخفاض في معدلات الوفيات مع الانخفاض في معدلات الخصوبة.

٣- أن تحليل المجموعات الأربعة يظهر أن البعد الاقتصادي ليس البعد الحاكم وحده في التحولات الديموغرافية، فالنموذج السريع لا يوجد به بلداً نفطياً. حيث ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني فيها، ومع هذا تكاد تتركز بلدان الخليج في النموذج المتوسط، وفي النموذج البطيء (قطر) والأكثر بطئاً (السعودية).

٤- إذا أخذ نموذج المسار الأسرع الذي يجب أن يكون محل اهتمام الباحثين العرب المعنيين بقضايا السكان والتنمية، ليركزوا على اتجاهات تحوله الديموغرافي مع التعمق في هذا التحول لاستخلاص دروس يمكن الاستفادة منها عربياً للإسراع بمراحل التحول في البلدان العربية. إن هذا النموذج المثال Example يظهر ما يلي:

- أن معدل الخصوبة في تونس انخفض خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٦٥ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠٥ من ٦,٢ طفل لكل امرأة إلى طفلين فقط أي انخفض بحوالي الثلثين. أما في لبنان فقد انخفض خلال نفس الفترة من ٤,٨ طفلاً إلى ٢,٣ طفلاً فقط أي بحوالي أكثر

(١) Steven E. Beaver, Demographic Transition Theory Reinterpreted; Lexington Books, x London, ١٩٧٥, pp. ٩-١١.

(٢) UN., Department of International Economic and Social Affairs, Demographic Transition and Socio-economic development, population studies, No. ٦٥, N.Y., ١٩٧٩, pp. ٣٣-٣٥.

(٣) الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، مصدر مذكور، ص ١٢-١٤.

من النصف بقليل. وهما بلدان لا تصنفان ضمن دول الناتج المحلي الإجمالي المرتفع في الإقليم العربي.

- لقد تراكب نسبياً مع ما سبق انخفاض ملحوظ في معدلات وفيات الأطفال الرضع من ١٣٥ لكل ألف مولود حي في تونس عام ١٩٧٠ إلى ١٩ فقط عام ٢٠٠٣ كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي من ٢٠١ إلى ٢٤ فقط خلال نفس الفترة. ويكاد ينطبق الأمر نفسه على لبنان حيث انخفض وفيات الأطفال الرضع من ٤٥ إلى ٢٧ ودون الخامسة من العمر من ٥٤ إلى ٣١ خلال نفس الفترة (٢).
- في ضوء البيانات الحديثة المتاحة حول هذين البلدين سنجد أن انخفاض معدلي الخصوبة ووفيات الأطفال ارتبط باتجاه نحو انخفاض أعداد الأميين وتزايد نسب من يلمون بالقراءة والكتابة وبتحسن المتغيرات التعليمية الأخرى. فقد ارتفع معدل القراءة والكتابة في تونس من ٥٩,١% عام ١٩٩٠ إلى ٧٤,٤% عام ٢٠٠٣ وارتفعت نسبة من يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي من ٨٧% - ٩٦% خلال الفترة المذكورة ووصلت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي إلى ٦٥% عام ٢٠٠٣. وقد حدث شبيه هذا في لبنان حيث ارتفعت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة إلى ٩٣% في عام ٢٠٠٣ ومن وصلوا إلى الصف الخامس إلى ٩٢% في العام نفسه (٢) ووصل مؤشر التعليم في تونس ولبنان إلى ٠,٧٤ - ٠,٨٤ على التوالي حسب تقرير التنمية البشرية الدولي عام ٢٠٠٥.

وإذا كان تحسين التعليم في النموذجين التونسي واللبناني وإتاحة الخدمات الصحية قد لعباً دوراً في نقص الخصوبة والوفيات، فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: لماذا لم يحدث الأمر نفسه في دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال؟ حيث التوسع في فرص التعليم وفي كل المراحل، والتحسين الملموس في الرعاية الصحية. لقد انخفضت الأمية بين الإناث الخليجيات خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ في الإمارات إلى ٢٠% وبين الذكور من ٢٨% إلى ٢١% وانخفضت نسبة الأمية في البحرين لدى الإناث من ٣٣% إلى ٢١% ما بين ١٩٨٥-١٩٩٥ ولدى الذكور من ١٧% إلى ١١% وانخفضت في قطر لدى الإناث من ٢٩% إلى ٢٠% ولدى الذكور من ٢٤% إلى ٢١%. وانخفضت في الكويت، لدى الإناث من ٣٥% إلى ٢٥% ولدى الذكور من ٢٥% إلى ١٨% (٣).

وإذا أتينا إلى أهم المؤشرات الدالة على الحالة الصحية سنجد ارتفاعاً ملحوظاً في العمر المتوقع عند الميلاد في بلدان الخليج بمتوسط ٧٢ عاماً (٤) وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة فوصلت إلى أدناها ١٥ لكل مائة ألف ولادة في الكويت خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٠ وكان أعلاها في عمان ٣٠ وفاة وتراوح بقية الأرقام بين ١٩ في الإمارات ٢٣ في قطر.

ومع التحسن في التعليم والصحة ظلت معدلات الخصوبة مرتفعة وتوزعت بلدان الخليج

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، الجداول ٤-٤، ٤-٨ بالملاحق.

(٢) العدد السابق، جدول ٤-١٠.

(٣) ميثاء الشامسي، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في الوطن العربي، في المؤتمر الإقليمي للسكان، جامعة الدول العربية والإسكوا وآخرون، بيروت، ٢٠٠٤، الملاحق، جداول أرقام ٥، ٨، ١٤ و١٦.

(٤) المصدر السابق، ص ١٧.

على المسارات المتوسطة والبطيئة جداً للإحلال التي سبقت الإشارة إليها فأدنى معدلات الخصوبة كان في البحرين والكويت ٢,٩ طفلاً لكل امرأة ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وأوسطها كان في الإمارات ٣,٤ مولود لكل امرأة في عمر الإنجاب و ٣,٧ في قطر وكان أعلاها في عمان ٥,٨%^(٥).

وفي ضوء المسح الميداني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٨ تبين أن معدل الخصوبة الكلي لا يزال مرتفعاً ويتراوح ما بين ٣,٢٣، وبين ٧,٥ مولوداً حياً لكل امرأة^(٦).

إن السؤال لا يزال ملحاً لماذا التفاوت والتباين الواضح بين النموذجين التونسي / اللبناني وبين النموذج الخليجي، رغم التشابه في كم وكيف الخدمات التعليمية والصحية.. لعل الإجابة تكمن في البعد الاجتماعي للتنمية خاصة ما يتعلق منها بوضعية المرأة في كلا النموذجين من حيث الحقوق ونوع التعليم والمشاركة سواء الاقتصادية أم السياسية ومجموعة القيم الاجتماعية المحددة للسلوك الإنجابي من حيث قيمة الإنجاب وتوقيت الزواج الذي يحدد عمر المرأة إنجاب الطفل الأول في وقت مبكر لدى المرأة الخليجية هذا بجانب أن تكلفة تربية المولود لم تصل بعد في بلدان الخليج لكي تكون بعداً حاكماً في قرار الإنجاب حيث ارتفاع مستويات الدخل وتأمين الحكومات للكثير من الخدمات، في الصحة والتعليم والسكن والترفيه والسفر، وانخفاض حجم المواطنين في التركيب السكاني.

يلعب نمط الأسرة - ممتد أو بسيطاً - وحجمها وعلاقات القوة فيها، والقيم المؤثرة في إعادة إنتاج فجوة النوع الاجتماعي أدواراً أساسية وحاكمة في معدل خصوبة المرأة العربية.

^(٥) المصدر السابق ، جدول رقم ٦.

^(٦) المصدر السابق، ص ١٨.

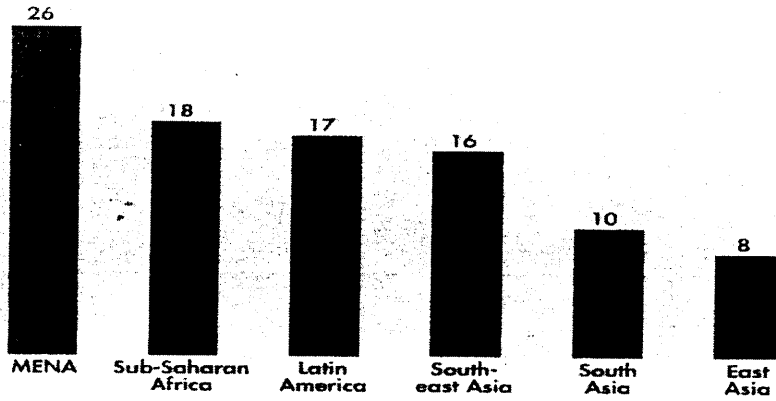
ثالثاً- النافذة الديموغرافية وتنمية الموارد البشرية

تنتفتح النافذة الديموغرافية على سكان في سن العمل، حيث تنخفض نسب الأطفال أقل من ١٥ عاماً في الهرم السكاني ويحدث بروز Bulge في الفئة العمرية ١٥-٢٤. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: هل تم إعداد الموارد البشرية لكي تجعل هؤلاء السكان قوة منتجة بالفعل؟ أم أننا قصرنا على نحو أو آخر في إعدادها، ومن ثم تتزايد نسب البطالة في هذه الفئة العمرية، وبدلاً من أن تنخفض معدلات الإعالة تزداد معدلاتها أو على الأقل تظل على حالها فتزيد التحديات؟

إن المدقق في البيانات العربية يجد أن عدد الشباب في تركيبها العمري للسكان وصل إلى أعلى نسبة في تاريخه حوالي ٢٠% من السكان العرب كمتوسط عام حسب الفئة ١٥-٢٤ وهو ما يناهز ٧٩ مليون شاباً وشابة. تتراوح نسبة الأمية لديهم بين ١١,٦% في بلدان المشرق العربي عام ٢٠٠٦ و ١٦,٢% في بلدان المغرب، ٤,١% في بلدان الخليج، ٣٠,٤% في البلدان العربية الأقل نمواً، وتقدر الدراسات أن حوالي ١٣ مليون شاب عربي لا يعرفون القراءة والكتابة ثلثهم من الإناث وأن معدل

Figure 5

Unemployment Rate Among Youth by Selected World Regions, 2005



Assad & Fahimi, Op. cit., Fig.No.٥

الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة مقارنة بالذكور على المستوى العربي ٠,٨٧ حسب بيانات ٢٠٠٦^(١). وأن معدل البطالة بين الشباب حسب بيانات منظمة العمل الدولية، هو الأعلى وعلى الإطلاق بين مختلف أقاليم العالم إذا بلغت ٢٦%^(٢).

كما أن مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية وهي التي تتركز في العمر المتوقع عند الميلاد - ومعدلات القراءة والكتابة، والنصيب من الدخل، والخيارات الأخرى، تشير إلى تفاوتات كبيرة بين الأقاليم العربية وبلدانها، وتأخر عدد كبير من البلدان العربية على سلم

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، مصدر مذكور، الملاحق.

(٢) محمد نجيب، علياء عوض، "أثر الزواج المبكر والإنجاب على صحة الطفل الأول"، المؤتمر العربي لصحة الأسرة والسكان، وحدة صحة الأسرة، جامعة الدول العربية B-١٦ مايو ٢٠٠٦، ص ٢٣٩-٢٢٧.

ترتيبها مقارنة بالمعدلات العالمية. حيث ينخفض المؤشر إلى أقل من ٠,٠٥ في اليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال وبين ٠,٠٥ و ٠,٠٧ في معظم البلدان العربية، ويرتفع عن هذا في بلدان الخليج وتونس ولبنان والأردن وهو إجمالاً أقل من ٠,٨ في كل البلدان العربية عدا دول الخليج^(١).

وترتبط تنمية الموارد البشرية، بالإعداد المخطط والمستهدف لرأس المال البشري. حيث يحمل هذا المفهوم Human capital دلالات مهمة ذات تأثير في تغيير النظرة للاستثمار في الإنسان وفي تنمية مهاراته وقدرات أكبر عدد من الأفراد في المجتمع ذلك لأن الاستثمار في الإنسان لا يعنى مجرد تقديم خدمات له، وأن عائدها ليس قاصراً على الفرد فقط. بالعكس يتجاوز عائدها الفرد إلى أسرته وعلاقات جواره والعمل والمشاركة، إن مخرجات رأس المال البشري متعددة ومتنوعة، وعوائده قريبة المدى وبعيدة المدى، ومباشرة وغير مباشرة. فالتعليم الذي يعنى بتطوير القدرات المهارية والمعرفية ومهارات الحياة، يشكل رصيذاً متجدداً إنتاجاً واستهلاكاً وفي تطوير مجمل الوعي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والأسري للإنسان، ويتجاوز تأثيره الحاضر إلى مستقبل الأجيال القادمة. فخصائص الأبوين - أما وأباً - تنعكس على نحو مباشر على تنشئة أبنائهم واكتسابهم قيم الإنجاز والحوار، والعقلانية، تلك العقلانية Rationalism التي كانت إحدى المناهل الأساسية في التأثير على خصوبة المرأة وثقافة الإنجاب إجمالاً^(٢).

ولهذا وبالقدر الذي يسهم فيه تطوير رأس المال البشري في تمهيد الطريق، ثقافياً ونفسياً واجتماعياً، نحو التحول الديموغرافي وانفتاح النافذة الديموغرافية، فإنه أيضاً يساعد بالتفاعل مع عوامل وسياسات تنموية وقطاعية أخرى. على الاستفادة من الرصيد البشري في سن العمل الذي تهبه النافذة الديموغرافية، وأن هذا الرصيد البشري عند إعداده وتكوينه المعرفي والمهاري يكون أفضل وعياً وأكثر استعداداً على الادخار وترشيد الاستهلاك، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي العائلي على الأبناء، تعليماً وصحياً وفي الوقت المتاح لتنمية شخصية الأبناء، لتكتسب قيم الإنجاز والإنتاجية وإتقان العمل^(٣).

إن ما قصده الباحثون بتنمية رأس المال البشري، هو تكامل أبعاده وعوائده الثقافية والاجتماعية (خاصة القيمة) وهو ما فعلته بلدان جنوب آسيا، فإعدادها لرأس المال البشري مع الحرص على خلق فرص مشاركته في العمل، حقق نتائج أخاذة ولافتة للانتباه، على صعيدي الفكر الديموغرافي والتنموي ولم يساعد فقط على انخفاض معدلات الخصوبة بل خفض من نسبة فقر الدخل - أقل من دولار في اليوم - خلال عقد واحد من الزمن وبمعدل ٣٧%^(٤).

رابعاً- علاقة النافذة الديموغرافية بالاستثمار في الإنسان

أكدت الأدبيات المعنية بالتحويلات الديموغرافية وبالنافذة الديموغرافية تحديداً، أنها تتحقق

(١) بقول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى الإقليمي العربي للسكان، جامعة الدول العربية وآخرون، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٣٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٣) عثمان حسين عثمان، التعليم بين أحادية رأس المال وتعدديته، دار التيسير للنشر، المنيا (مصر)، ٢٠٠٤، ص ١١-٢٤.

(٤) الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، مصدر مذكور، ص ٣٥-٣٦.

وتأتى بثمارها عندما يكون الاستثمار في الإنسان هدفاً ذا أولوية في فلسفة التنمية في المجتمع المحدد، لا بوصفه مجرد وسيلة لتحقيق التنمية، وإنما باعتباره غايتها في الوقت نفسه فتحسين الصحة وإتاحة خدماتها خاصة الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية والارتقاء بالتعليم وإتاحته لكل أصحاب الحق فيه، ذكوراً وإناثاً وأطفالاً وشباباً، أغنياء وفقراء، في الأرياف والحوضر على السواء. إن الارتقاء بخصائص الإنسان المعرفية والمهارية بالتدريب والارتقاء بالخصائص الصحية لا بمعنى اختفاء الأمراض وإنما الاستمتاع بالصحة بمعناها المستمر والمتواصل الشامل للعضوي والنفسي والاجتماعي، وتطوير الوعي بالسلوك الإنجابي خاصة القيم المحددة له. سواء من حيث عدد الأطفال المرغوب فيه، أو المباشرة بين الولادات، وبالتالي تخفيض معدلات خصوبة المرأة إن هذه الإتاحات تعد جميعها أركان رئيسية في التحول الديموغرافي في البلاد العربية في وقتنا الراهن.

وعلى عكس هذا أفضى عدم وضع الاستثمار في الإنسان في بؤرة العمل التنموي العربي خلال العقود الماضية إلى تبعات متنوعة كان من شأنها إعاقة التحول الديموغرافي وإعاقة تحقيق النمو الاقتصادي معاً. فقد برزت مؤشرات هامة على تزايد أعداد الفقراء خاصة بمعيار الفقر المادي والبشري. وحدث تفاوت في توزيع الدخل داخل وبين البلدان العربية واتساع الفجوات بين الريف والحضر وعلى أساس النوع الاجتماعي^(١). كما أن الاستثمار في الإنسان عند الوصول إلى انفتاح النافذة الديموغرافية، يجعلنا بصدد سكان في سن العمل، قادرين على تحقيق النمو الإنتاجي، بتحسين الإنتاجية وانخفاض معدلات الإعالة، وبالتالي تزايد المدخرات، مما يمكن الدورة الاقتصادية من دعم خطواتها وحلقاتها لبعضها البعض فتسير صيرورة النمو الاقتصادي باطراد، وحال عدالة توزيع عوائد هذا النمو، تتسع فرص الارتقاء بحياة السكان ومستوى عيشهم حيث لا تعارض واقعياً بين الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية^(٢).

إن الاستثمار في الإنسان وبما يحقق الارتقاء في خصائصه الصحية والنفسية والتعليمية والمهارية والقيمية يدعم النافذة الديموغرافية، ويزيد من احتمالات الاستفادة من فرصها.

ولعل التحدي الأكبر في البلدان العربية الآن والذي يفعل مدى وعمق الاستفادة من فرص النافذة الديموغرافية خلال السنوات القادمة هو القدرة على خلق فرص عمل منتجة تفعيلاً للحق في العمل اللائق. فمن المتوقع أن يزداد حجم القوة العاملة إلى ١٤٦ مليوناً عند عام ٢٠٢٠ وهو يتطلب توفير ٤٣ مليون فرصة عمل جديدة لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، هذا بالطبع غير توفير فرص عمل للتخفيف من حدة البطالة الحالية^(٣) وهذا التحدي ليس من المستحيل التعامل معه على نحو إيجابي، فالإقليم العربي يملك من الثروات الطبيعية، والبشرية والخبرات التاريخية ويعيش تطورات تكنولوجية في الإنتاج والمعلومات، إلا أن حال تكاملها واستطعنا أن نحول الإمكانيات إلى قدرات إنتاجية فعلية ترتبط بأنماط جديدة للمشروعات الاستثمارية لتستوعب الطاقات البشرية الإنتاجية، ولعل من أمثلة بلدان جنوب شرق آسيا والصين والهند، ما يحمل دروساً يمكن استخلاصها للاستفادة من القوة العاملة، وتخفيض فائضها.

(١) بتول شكوري، مصدر مذكور، ص ٩٥.

(٢) الإسكوا، تقرير السكان والتنمية، مصدر مذكور، ص ٣٥.

(٣) الإسكوا، تقرير السكان والتنمية، المصدر السابق، ص ٤٤.

وإذا كان من أهم مصاحبات الهبة الديموغرافية حدوث تغير واضح وملحوظ في التركيب العمري للسكان لصالح القوى العاملة، فإنه في سياق أولويات خلق فرص عمل جديدة، يجب أن تعطى أولوية أولى لتشغيل الشباب. فالشباب العربي الآن رغم كل ما تواجهه من تحديات ومخاطر في العمل وفي احتمالات التعرض لمخاطر صحية، (الإيدز) هو بكل المعايير أفضل تعليماً عن الأجيال السابقة وفقاً لسنوات التمدرس Schooling وبتزايد أعداد خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وهو أكثر انفتاحاً على الثقافات العالمية كما أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في عمره عند الزواج الأول مما يجعل الشباب أحد أهم القوى الفاعلة نحو انفتاح النافذة الديموغرافية واغتنام فرصها تنموياً ولعقود تالية من الزمان.

خامساً- النافذة الديموغرافية والتحديات الصحية

كما هو معلوم أن من بين أهم تبعات النافذة الديموغرافية، حدوث تغير غير مسبوق في التركيب العمري للسكان. فمن ناحية تزداد أعداد الشباب في سياق تزايد أعداد السكان في سن العمل، ومن ناحية أخرى يتزايد أعداد المعمرين - كبار السن أكثر من ٦٠ عاماً - خاصة في ظل التحسن الصحي الحادث في البلدان العربية والذي ترتب عليه تزايد العمر المتوقع عند الميلاد كما سبقت الإشارة في صفحات سابقة.

ولهذا ستتعرض هاتين الفئتين العمريتين - مع عدم إغفال الفئات الأخرى - لتحديات وأولويات صحية مستجدة:

فمع أن الشباب أفضل صحة مقارنة بالأجيال السابقة، إلا أنهم ولعوامل كثيرة أفرزتها العولمة، نتيجة لانفتاحهم على الثقافات الأخرى، وتمدد واستطالة فترة العزوبية. حيث ارتفع العمر عند الزواج الأول للإناث في معظم البلدان العربية إلى حوالي ٢٩ عاماً عام ٢٠٠٦ في تونس والجزائر وإلى ٢٨ عاماً في المغرب، و٢٦ عاماً في قطر وسوريا، ٢٥ سنة في الأردن والكويت، وارتفع إلى ما بين ٢٨ - ٣٢ عاماً بالنسبة للذكور إن من شأن هذا أن يزيد - احتمالاً - تعرض الشباب للأمراض المنقولة جنسياً فضلاً عن تزايد أعداد المدخنين منهم ومن يدخلون إلى عالم المخدرات^(١).

من يعيشون بالإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

| | عدد الأطفال وكبار السن الذين يعيشون بالإيدز | عدد الكبار (١٥-٤٩) الذين يعيشون بالإيدز | |
|---------|--|--|------|
| | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٥ |
| الجزائر | ٩٨٠٠ | ١٩٠٠٠ | ٠,١ |
| مصر | ٤٣٠٠ | ٥٣٠٠ | ٠,١ |
| إيران | ٣٧,٠٠٠ | ٦٦,٠٠٠ | ٠,٢ |
| لبنان | ١٦٠٠ | ٢٩٠٠ | ٠,١ |
| المغرب | ١٧٠٠٠ | ١٩٠٠٠ | ٠,١ |
| تونس | ٤٤٠٠ | ٨٧٠٠ | ٠,١ |

المصدر: R. Fahimi, Time to Intervene, The spread of HIV/ Aids in MENA region, PRB, ٢٠٠٧, P. ١

(١) إيلي نوار، الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للشباب، إدارة السياسات السكانية والهجرة، الجامعة العربية، ٢٠٠٦.

وأما بالنسبة للمعمرين، ومع أن نسبهم ليست بالمرتفعة - نسبياً - خاصة لمن هم في الفئة العمرية ٦٥ عاماً والذين كانوا في عام ٢٠٠٠ ما بين ٢,٢% في اليمن و٥,٦ في تونس، ٦,١ في لبنان (البلدان الأخيران الأسرع وصولاً إلى مرحلة الإحلال) ويتوقع تزايد هذه الفئة إلى ٢,٣ في اليمن وإلى ٧,٩، ٧,٣ في تونس - لبنان على التوالي^(٢).

ورغم الاهتمام بقضايا المسنين في البلدان العربية في السنوات الأخيرة إلا أن ثمة عقبات واقعية مادية ومؤسسية تحول دون إتاحة فرص الرعاية الصحية لهم، كما ونوعاً. فشبكات الأمان الاجتماعي لم تغطي كل الفئات العمرية في معظم البلدان العربية، وتكاد تكون دور رعاية المسنين والعيادات المخصصة نادرة ومحدودة. ولهذا مازلنا بحاجة إلى جهود تنموية للعناية بالمسنين ورعايتهم، خاصة وأن معظم مشكلاتهم صحية بالأساس.

سادساً- النافذة الديموغرافية والتحديات التعليمية

قضية التعليم في البلدان العربية واحدة من أهم التحديات التنموية ذات الأولوية، إن لم تكن أهمها بإطلاق. فالتعليم الآن في البلدان العربية، يكاد يشبه مثيلة في بلدان جنوب شرق آسيا في ثمانينات القرن العشرين^(٣) فهو لا يزال حاملاً لمخرجات بعيدة عن الاستثمار في الإنسان وتكوين رأس المال البشرى المنتج والمشارك والواعي بقضايا مجتمعه. ويشير أحدث التقارير الإقليمية حول التعليم في البلدان العربية إلى مجموعة من الخصائص أو قل المخاطر التعليمية ذات التأثير المباشر في التحول الديموغرافي والاستفادة من النافذة الديموغرافية، وفي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عموماً^(١).

أ - رغم تحسن الفرص الكمية للتعليم في البلدان العربية إلا أن هناك زيادة في الأعداد المطلقة للأميين من ٦٢ مليون ونصف إلى حوالي ٦٧ مليون ونصف خلال العقد الأخير.

ب - توجد ١,٧ امرأة أمية مقابل كل رجل أمي وتصل الأمية بين الشباب عام ٢٠٠٥ إلى قرابة الخمس ٥/١، وتزيد بين الشابات إلى الثلثين ومعظمهن في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة.

ج - أن التقرير الإقليمي الصادر عن معهد اليونسكو للإحصاء ٢٠٠٢ وضح أن حوالي ربع من هم في سن التعليم الابتدائي في عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ كانوا خارج المدرسة.

د - أن التعليم العربي يعاني من عيوب هيكلية سواء في سياسات القبول أو نوعية المقررات، أو طرائق التدريس، وبالتالي انخفاض نوعية مخرجات التعليم. فهو لا يزال قائماً على التلقين، ويعانى الطلاب من تسلط المعلمين والإدارة المدرسية، ويبتعد عن تعليم المهارات وأسس التعلم الذاتي Self-Learning ومهارات الحياة وخصائص المواطنة وحقوقها وواجباتها وعلاقة المتعلم بالعوامل المحيطة.

وفي ضوء هذه التحديات وغيرها التي تحتاج إلى تعليم مغاير للإسراع بانفتاح النافذة الديموغرافية والاستفادة من فرصها أكد تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية على ضرورة أن:

^(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢.

^(٣) R. Assaad, R. Fahimi, Youth in MENA, Region op. cit., table, ٢٤.

^(١) الأمين العام لجامعة الدول العربية، المقدم إلى قمة الرياض ٢٠٠٧، تلخيص لأهم أبعاد واقع التعليم في البلدان العربية، ص ٦٧-٨٠.

- ١ - يرتبط التعليم بمتطلبات التنمية وأسواق العمل.
- ٢ - يركز على حقوق الإنسان خاصة حقوق المواطنة، ومن ضمنها بالطبع الحقوق الإنجابية.
- ٣ - أن يركز على تكافؤ الفرص التعليمية بين الأرياف والحوضر والأغنياء والفقراء ويعطى اهتماماً نوعياً ومكثفاً للحد من فجوة النوع الاجتماعي.
- ٤ - إتاحة فرص التعليم والتعلم عبر كل دورة حياة الإنسان للإسراع بالاستجابة للمتطلبات السريعة للتغير في أسواق العمل.
- ٥ - يهتم بالتنوع من حيث تنمية المهارات والقدرات.
- ٦ - يعطى فرصة ثانية للمتسربين من التعليم ذكوراً وإناثاً لتيسير اندماجهم الاجتماعي Social Inclusion في المشروعات والبرامج السكانية والتنمية^(٢).

سابعاً- النافذة الديموغرافية والحكم الرشيد

لا يركز الحكم الرشيد Good Governance على الديمقراطية وتداول السلطة فقط، لأنه يتسع ليعطي إدارة كل شئون الدولة والمجتمع، ويعمق الشراكة Partnership بين كل القوى المجتمعية، المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنظيم تشارك كل طرف وفق ميزاته النسبية وقدراته على الفعل التنموي. مما يعبئ قدرات المجتمع لتحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه كل أطراف المجتمع وتجاه بعضها بعضاً. كما يتضمن اللامركزية والشفافية في متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات والمحاسبية حال وجود أي معوقات تعوق تنفيذ المشروعات التنموية ولهذا فالحكم الرشيد يكاد يكون وجه العملة الآخر لاستدامة التنمية وتواصلها المطرد ولهذا فإن وهن وعدم اكتمال هذا النمط من الحكم يفضي إلى عدم الاستفادة من:^(٣)

- أ - تعبئة موارد المجتمع لتحقيق النمو الاقتصادي.
- ب - بقاء الفجوات سواء على أساس العمر أم على أساس النوع أم الفجوات بين الأرياف والحوضر على حالها إن لم تتزايد اتساعاً وتناقضاً.
- ج - بطئ الإنجاز لعدم تواجد المحاسبية.
- د - إقصاء كثير من الفاعلين عن دعم مشروعات التنمية والمشاركة في عملياتها.
- هـ - تواجد الفساد الإداري، وتعسف البيروقراطية، مما يفضي إلى الغبن في حقوق بعض الفئات، وإعاقة تنفيذ المشروعات في أوقاتها.

(٢) A. Leftwich, "Governance, the State and the Politics of Development, in Development and change, No. ٢, ١٩٩٤, PP. ٣٦٣-٤٢١.

(٣) A. Leftwich, "Governance, the State and the Politics of Development, in Development and change, No. ٢, ١٩٩٤, PP. ٣٦٣-٤٢١.

ثامناً - النافذة الديموغرافية وفجوة النوع الاجتماعي في البلاد العربية

فجوة النوع الاجتماعي، ليست مجرد فروق كمية بين الذكور والإناث يعبر عنها من خلال مؤشرات التعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية، إن أوضاع النوع الاجتماعي أشمل وأعمق من هذا لأنها تنتظم في نسق System من المكانات Status والأدوار والمسؤوليات المتوقعة. والتي حددها المجتمع بناء على تراتبيه Stratification بين الرجال والنساء، نشأت تاريخياً من خلال التطور الاقتصادي وتقسيم العمل والتملك - ملكية الأصول الرأسمالية - بين الذكور والإناث وارتبط به نسق من القوة Power system يتجاوز العلاقات الأسرية إلى نسق القرابة Kinship system بكل ما فيه من توزيع للسلطة والقوة وإلى مستوى المجتمع المحلي ليصل إلى قمة تركيز السلطة بين الذكور والإناث سياسياً واقتصادياً. ومع أن دراسة العلاقة بين أوضاع المرأة وفرصها وسلوكها الإنجابي خاصة الخصوبة تعود إلى النصف الأول من القرن العشرين إلا أن السعي لفهم العلاقة على نحو علمي منظم في ضوء العلاقة المركبة بين النوع الاجتماعي وخصوبة المرأة يُعد جديداً نسبياً وربما يعود إلى ثمانينيات القرن العشرين عندما نشر V. Codwed ١٩٨٢ ونانسي فولبر N. Folber ١٩٨٣ أعمالهما التي أكدت فيها وجود علاقة بين نسق الأسرة الباترياركية Patriarchal Family System وارتفاع خصوبة المرأة، فهذا النسق هو الذي يدفع في اتجاه إنجابها حتى تتعزز مكانتها الاجتماعية^(١) ويعد هذا النسق الأسري واحد من أبعاد نسق النوع الاجتماعي الأكثر تركيباً وتشابكاً ومن ثم طالب أكثر من الأنثروبولوجيين الحاجة إلى دراسات كيفية معرفية حول نسق النوع الاجتماعي والسلوك الديموغرافي.

حقيقة شغلت ولا تزال قضايا السكان والنوع الاجتماعي الاهتمام العالمي والإقليمي منذ نصف قرن من الزمان على الأقل حيث برزت في منتصف القرن الماضي قضيتان هامتان: اهتمت الأولى بحقوق الإنسان في السياسات السكانية، وركزت الثانية على سياسات النوع الاجتماعي بالتركيز مكانة المرأة status of women وتركيزها وبلورتها لقضايا المساواة وتكافؤ الفرص لتمكين المرأة^(٢). غير أن مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية وخاصة في فصله الرابع وفي غيره من المواضيع ذات العلاقة أحدث نقلة كيفية في الاهتمام بالنوع الاجتماعي، حيث نقل الاهتمام من تعداد المرأة إلى الاعتداد بها، وركز على حقوقها كغاية تنموية، بدلاً من الاكتفاء فقط بتنمية مهارات المرأة لكي تكون زوجة وأماً - مع عدم إنكار هذا الدور^(٣).

وتؤكد الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية حول أدوار المرأة والتحول الديموغرافية، أن كثيراً من التفاوتات كماً وسرعة وإيقاعاً في معدلات الخصوبة، ترتبط إلى حد واضح بالمدى الذي أسهم به المجتمع المحدد في إدماج قضايا المرأة في السياسات السكانية والتنمية، ومدى تلك السياسات لحقوقها في التعلم والصحة - وقاية وعلاجاً - وفي المشاركة المجتمعية بأنماطها وأنواعها ومستوياتها، اقتصادية كانت أم سياسية، أم مجتمعية، خاصة على مستوى المجتمعات المحلية^(١).

(١) K. Mason, Gender and Demographic Change: What Do we Know? In G. W. loones, et.al., in the continuing Demographic Transition, Clarendon, Oxford, ١٩٩٧, PP. ١٥٨-١٨١.

(٢) U.N., Department of Economic and Social Affairs population, Gender and Development, A concise report, N.Y., ٢٠٠١, PP. ٤٨-٤٩.

(٣) Noeleen, Hyzer, Women are the Key in Development" In N. Sadik, (eds) In A Agenda for Population, The UNFPA Three decades, N.Y Uni. Press ٢٠٠٢, pp. ٨١-٩٣

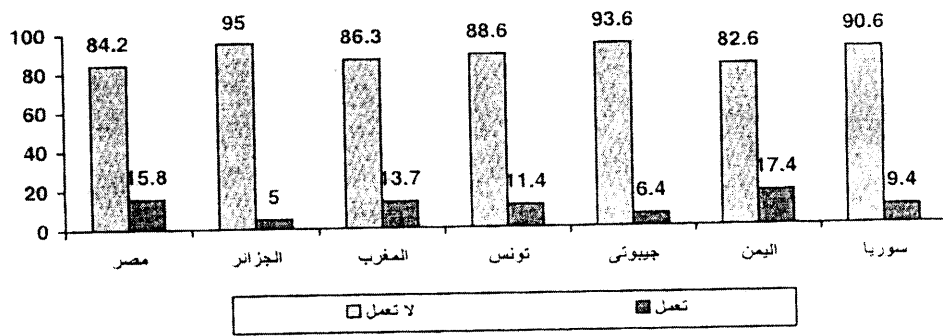
(١) Ibid, p. ٩٢.

والذي تهم الإشارة إليه أن العلاقة بين وضعية المرأة تعليمياً ومن حيث المشاركة في العمل، خاصة خارج إطار الوحدة المعيشية، وبين النافذة الديموغرافية هي علاقة تبادل جدلي في التأثير والتأثر، فكلما ضاقت فجوة النوع الاجتماعي، خاصة في التعليم والمشاركة الاقتصادية والعمل، أسهم هذا بالتفاعل مع عوامل أخرى، صحية وثقافية؛ في دعم التحول الديموغرافي والإسراع به، ومن ثم انفتاح النافذة الديموغرافية.

ويدلل على هذه الاستخلاصات أن التفاوت بين البلدان العربية في سرعات وإيقاعات الوصول إلى الإحلال يكاد يتوازى مع حالة المرأة، وحجم الفجوة النوعية بينها وبين الذكور.

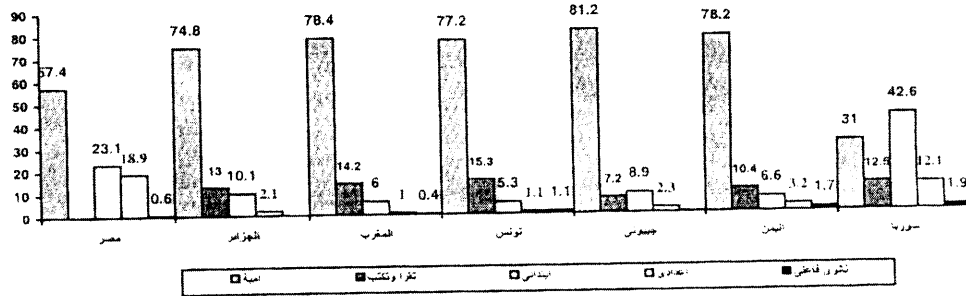
ويوضح الشكلان البيانيان التاليان كيف أن التعليم والعمل يؤثران في عمر الزواج الأول، وبالتالي إنجاب الطفل الأول. ومعهما يحدث اختصار في الفترة الزمنية لخصوبة المرأة.

وإذا عدنا مرة ثانية إلى مثال النموذج الخليجي مقارنة بالنماذج العربية الأخرى يمكن رصد بعض الملاحظات ذات صلة بالتحول الديموغرافي، وانفتاح النافذة الديموغرافية^(٢).



شكل (2-3)

نسب السيدات اللاتي أنجبن الطفل الأول قبل العمر 18 سنة حسب الحالة التعليمية



الشكلان نقلًا عن محمد نجيب، علياء عوض، مصدر مذكور.

الأولى: أن بلدان الخليج العربية سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في تعليم الإناث تلاشت معه أو تكاد الفجوة بينهن وبين الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي، بل وتوقفت الإناث على الذكور في المرحلة التالية من التعليم. ففي البحرين وقطر على سبيل المثال كان عدد الشباب إلى الشبابات ٢٢٣، ٣٣٧ على التوالي في عام ٢٠٠٦.

(٢) U.N, & Las, Millennium Development Goals in the Arab Region, A youth Lens, ٢٠٠٧.

الثانية: أن نسبة الإناث المشتغلات بأجر في القطاعات غير الزراعية لم يحدث بها التغير المرغوب فيه، فخلال أربعة عشر عاماً لم ترتفع هذه النسبة في بلدان الخليج إلا من ١٥,٢% إلى ١٥,٥% في حين أن النسبة ارتفعت في ٢٠٠٤ إلى أكثر من ٢٠% بقليل في بلدان المشرق والمغرب العربيين.

الثالثة: أن مشاركة المرأة العربية في المجالس النيابية والسياسية والوظائف العليا، لا تزال منخفضة جداً وتظهر فجوة واسعة ذات جُب عميق، مع ملاحظة أن مشاركتها بدت في بلدان الخليج أقل من نظيراتها في البلدان العربية الأخرى فهي تصل ٤,٧% في لبنان عام ٢٠٠٧، ٢٢,٨% في تونس في حين أنها تصل في الكويت إلى ٣,١%، وفي البحرين، ٢,٤% وفي عمان ٢,٤% فقط^(١).

المرأة العربية مفصلة أساسية في الإسراع بالتحول الديموغرافي والاستفادة من النافذة الديموغرافية. ولهذا من المهم استراتيجياً العمل خلال عقد من الزمان على الأقل لتمكين المرأة وتوسيع خياراتها وفرصها الاقتصادية والسياسية لتضييق فجوة النوع الاجتماعي.

ولعل البعد الأهم في فجوة النوع الاجتماعي هو وجود مجموعة من العادات والتقاليد والقيم التي تسهم في إعادة إنتاج فجوة النوع الاجتماعي على مستوى الإقليم العربي. وهي محددات بحاجة إلى بحث علمي عميق وإلى برامج فاعلة ومترابطة للبحث والدعوى بحقوق المرأة العربية.

تاسعاً - النافذة الديموغرافية والتفاوتات الريفية - الحضرية

رغم أن البيانات والمعلومات، سواء السكانية أم التنموية، ذات الصلة بالتباينات داخل كل بلد عربي، لا تزال محدودة وشحيحة وبحاجة إلى جهود كمية وكيفية مستقبلية، وأنها تسهم في غفلة علمية في تعميق الفجوة المعلوماتية والمعرفية - كباحثين - بين الأرياف والحواضر. يشمل هذا التقارير الإقليمية ومنها على سبيل المثال وليس الحصر تقرير الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية ٢٠٠٥ فقد رصد وناقش مدى تحقيق تلك الأهداف على المستوى الكلي Macro Analysis الذي يخفي وراءه تفاوتات مهمة بين الأرياف والحواضر العربية إن غيبة البيانات حول تلك التباينات تتيح التباساً في التحولات الديموغرافية وفي إمكانات الاستفادة من النافذة الديموغرافية. ومع هذا وفي ضوء البيانات المتاحة والتي قدمتها المسوح الاجتماعية، خاصة مسح صحة الأسرة العربية^(٢) يمكن رصد التباينات التالية:

أ - تتفاوت معدلات الخصوبة في تونس حسب المناطق مقارنة بالعاصمة ففي الوقت الذي سجل هذا المعدل في تونس العاصمة ١,٩ في عام ٢٠٠١ باستثناء الشمال الغربي ١,٨ سجل معدلات كلها أكثر من ٢ لكل امرأة وتصل إلى ٢,٩ في الوسط الغربي^(٣). كما يزيد معدل الخصوبة الكلية في سلطنة عمان مقارنة بمسقط العاصمة ٣,٩٤ وباستثناء منطقة الظاهر، ٣,٦٧% يرتفع المعدل في بقية المحافظات عن ٤ مولود ويصل إلى ٥,٤٤ طفلاً في الباطنة وإلى ٦,٢٩ في ظفار.

(١) Ibid, PP. ٩-١٣.

(٢) حافظ شقير، مصدر مذكور ص ٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤.

ب- تباين متوسط العمر عند الزواج الأول لدى الذكور في سوريا بين ٢٩,٨، ٢٨,٨ عاماً في الريف والحضر على التوالي وبين ٢٥,٢ عاماً للحضر مقابل ٢٦ عاماً في المناطق الريفية (٤). ويزيد متوسط العمر عند الزواج الأول في الجزائر في المناطق الريفية ٣٣,٧ عاماً و ٣٠ عاماً للذكور والإناث على التوالي، مقابل ٣١,٤، ٢٩,١ للذكور والإناث في المناطق الحضرية على التوالي (٥). ومع أن مثل هذا التباين في الجزائر، يأتي عكس التعميمات الشائعة بأن متوسط العمر عند الزواج الأول في الحواضر العربية أعلى عنه في الريف، إلا أنه عند تحليل الأوضاع الديموغرافية في بلدان المغرب العربي، يكون من المهم وضع الهجرة الريفية الحضرية والهجرة إلى الخارج في الاعتبار.

ج- وبالنسبة لنمط الأسرة في الأرياف والحواضر، يذهب كثير من الدراسات إلى تواجد النمط الممتد Extended Family في الأرياف أكثر من الحواضر ويدلل على هذا أن حوالي ٢٦% من أرباب الأسر في الجزائر يسكنون مع أمهاتهم، ١١% مع آبائهم وكانت النسبة حوالي ٥/١ في المناطق الحضرية مقابل الثلث ٣/١ في المناطق الريفية (١).

تشير بيانات الفقر والفقراء في لبنان إلى تباين بعض خصائصهم وتوزعهم الجغرافي على المدن والقرى (٢). وأن النساء ربات الأسر والشباب والمعاقين هم أكثر الفئات السكانية الاجتماعية فقراً. أن الفقراء يوجدون في بعض المناطق الريفية أكثر من غيرها، وأكثر بهما معاً عن المناطق الحضرية خاصة المدن الكبرى.

(٤) المصدر السابق ص ٢٧.

(٥) المصدر السابق ص ٢٩.

(١) المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢) مروان خوري، "صورة إحصائية عن التفاوتات المنطقية في لبنان، في ورشة عمل حول الأهداف الإنمائية للألفية - الغاية الأولى: القضاء على الفقر المدقع والجوع، بيت الأمم المتحدة، بيروت، ١٤ نيسان ٢٠٠٤.

الفصل الثاني - الشروط التنموية وطبيعة السياسات

يمثل هذا الفصل إطاراً استرشادياً ذا بعد تطبيقي للإسهام في بلورة الشروط التنموية والسياسات ذات العلاقة بدعم التحول الديموغرافي من ناحية والاستفادة من فرص النافذة الديموغرافية من ناحية أخرى، في سياق تنموي مجتمعي أشمل. ولتحقيق هذا الهدف سيتناول الفصل القضايا والمحاور التالية.

- أولاً- الإطار الاستراتيجي لخطط التنمية: فلسفته ومبادئه.
- ثانياً- سياسات التنمية الاجتماعية، التكامل والاستجابة الفاعلة لحاجات الإنسان.
- ثالثاً- السياسات التعليمية المتجاوبة مع النافذة الديموغرافية.
- رابعاً- السياسات الصحية المتجاوبة مع النافذة الديموغرافية.
- خامساً- السياسات المالية: تواصل التمويل لدعم الفئات السكانية.
- سادساً- العوامل الإيجابية والسلبية المحددة للاستفادة من النافذة الديموغرافية.
- سابعاً- الدعامات الأساسية للحكم الرشيد ودورها في تنمية الفئات الاجتماعية المختلفة.

أولاً- الإطار الاستراتيجي لخطط التنمية - فلسفته ومبادئه

غالباً ما كانت الاستراتيجيات التنموية العربية تركز على بعدها الاقتصادي ولعدة قرون من الزمان واختزلت هذا البعد الاقتصادي في النمو. ولم تعنى لا باستكمال جوانب مهمة في هذا البعد كالاهتمام بالتوزيع وضبط وإدارة أنماط الاستهلاك وتعبئة المدخرات المتاحة، والارتقاء براس المال البشري وتنمية قدراته وغيرها من المسائل الاقتصادية ذات التأثير في النمو المنتج. ولهذا لم يحقق الكثير من التجارب التنموية العربية نمواً اقتصادياً مستداماً. كما جعلت تلك الاستراتيجيات من البعد الاجتماعي تالياً ولاحقاً للبعد الاقتصادي كما سبقت الإشارة فبرزت مشكلات هيكلية هددت الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية معاً. لقد أفضت سياسات الخصخصة والتكيف مع الرأسمالية في مصر على سبيل المثال، إلى تفاقم مشكلات البطالة والفقر وفجوة النوع الاجتماعي والتسرب من التعليم وغيرها^(١)، ذلك لأن هذه السياسات لم تضع البعد أو المكون الاجتماعي للتنمية في اعتبارها^(٢).

ويبدو أن الاختزال والتجزئ كان منهجاً متقاطعاً مع جُلِّ مكونات مركب التنمية وأبعاده. فالسياسات الاجتماعية التي أنبعثت اختزلت في سياسات الرعاية الاجتماعية ولم تعنى بسياسات إعداد الإنسان وإشباع حاجاته والاستجابة لطموحاته وتوسيع خياراته الاقتصادية والسياسية، ومن ثم ركزت في معظم فترات تطورها على علاج المشكلات والأمراض الاجتماعية، أكثر من اهتمامها بدعم وتفعيل الفعل التنموي الاجتماعي، صوب الوقاية من المشكلات وصوب تطوير مؤسسات ومنظمات المجتمع نحو التغيير التنموي^(٣).

ولهذا لم تتجاوز كونها سياسات خدمات اجتماعية، كان المتلقى لها، سلبياً ومبعداً عن المشاركة فيها، عليه أن يقنع ويتكيف مع ما يقدم له من تلك الخدمات.

(١) الهامى المرغنى، رجائي موسى، الخدمات وسياسات الليبرالية الجديدة، مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١١-٢٧.

(٢) ريتشارد فولك، اختيار السياسات للتكامل الاجتماعي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، ديسمبر ١٩٩٩ عدد ١٦٢، ص ١٧٧-١٨٦.

(٣) محمد محمود الامام، مصدر مذكور.

لقد صاحب ما سبق وتوازي معه تجزئة السياسات السكانية، واختزالها في حجم السكان، واختزال سياسات التعامل مع هذا الحجم في برامج تنظيم الأسرة والتي لاتزال تلقى بعض المقاومة في الأوساط الريفية والأحياء الشعبية وعشوائيات المدن، وظلت هذه السياسات بعيدة عن المضمون الاستراتيجي للتنمية، على مستوى أولويات الأهداف والوسائل، ولهذا ظل أصحاب التيار النقدي في الفكر السكاني وربما إلى الآن، يطالبون بإدماج القضايا السكانية في السياسات التنموية العامة والقطاعية، التي تعاني هي الأخرى من التباعد والتجاور كما لو كانت مرآيا متجاورة. ولهذا وغيره مما يضيق المقام عن التفصيل فيه تشير إلى فلسفة ومبادئ التنمية القادرة على استيعاب القضايا والتحديات المجتمعية. وبداخلها التحديات السكانية بالتركيز على ما يلي: ^(١)

- ١ - شمول مفهوم واستراتيجية التنمية لمختلف أبعاد ومكونات المركب التنموي، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، فالتنمية مشروع وفعل مجتمعيين متكاملين، وغياب أى بعد منها، يؤثر سلباً في بقية الأبعاد: فلو أخذنا على سبيل المثال القيم الاجتماعية سنجد أنها ذات تأثير في إعادة إنتاج فجوة النوع الاجتماعي، كما تؤثر في الإنتاجية والإنتاج والاستهلاك والمشاركة السياسية والعمل التطوعي ^(٢).
- ٢ - رصد التحديات الأساسية التي تواجه المجتمع، باعتبارها من بين أهم محددات الأولويات التنموية. ورغم وجود تفاوتات بين البلدان العربية نتيجة لوجود تباينات في مراحل تطورها الاجتماعي الاقتصادي وفي ناتجها المحلي الإجمالي، إلا أنها تكاد تتشابه في نمط توزيع السلطة والثروة وفي التحديات التنموية وفي مقدماتها: تحدى التعليم راقى النوعية - تحدى الحاجات الصحية غير الملباة في مجال الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية خاصة للشباب - تحدى البطالة - تحدى الفقر فجوة النوع الاجتماعي - انحسار فرص المشاركة السياسية - وهن منظمات المجتمع المدني - باستثناءات محدودة - تحدى تمكين الشباب باعتبارهم حاضري المجتمع ومستقبله - تحدى معدلات الخصوبة المرتفعة. وهي تحديات بوسع المدقق فيها أن يجدها أكثر التقاء مع أهداف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ١٩٩٤ وخطة عمله ومع الأهداف الإنمائية للألفية سبتمبر ٢٠٠٠.

واتساقاً مع حصاد البيانات المشار إليها في الفصل السابق من الدراسة الراهنة، ثمة أولويات تنموية عربية بحاجة إلى اهتمام نوعي، إذا تم الوفاء بها، يمكن أن تؤثر إيجاباً في بقية الأولويات:

- مواجهة جريئة وشاملة لتحدي الفقر، تتجاوز مجرد "التلطيف والتهديب" من وطأته وتبعاته إلى التوجه إلى جذوره وأصوله، ذات الصلة بالدرجة الأولى بعدالة توزيع الفرص التنموية، تعليمياً، صحياً، واقتصادياً "وسياسياً وثقافياً خاصة بين الذكور والإناث وبين الأجيال والأرياف والحوضر" ^(٣).
- تحدى التعليم راقى النوعية القائم على الكفاءة والعدالة والاهتمام بالتعلم والتدريب المستمرين.
- ضرورة زيادة معدلات النمو الإنتاجي، بتنويع الإنتاج وزيادة اعتماده على المعرفة، وأن

^(١) الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلاد العربية: تحليل بنائي تاريخي، سلسلة السياسات الاجتماعية رقم ٥، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٣، ص ١٤٠-١٤٤.

^(٢) أنظر أوراق المنتدى الإقليمي العربي للسكان والتنمية، الاسكوا، بيروت ٢٠٠٤، خاصة أوراق: عبد العزيز فرح وآخرون، التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، إيمان فرج، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة، مصدر مذكور.

^(٣) بتول شكوري، مصدر مذكور.

- يكون من بين الأهداف الأساسية للاستثمار العام والخاص خلق وتوليد فرص عمل جديدة.
- تحدى فجوة النوع الاجتماعي وفي ضوء استلزام واقع المرأة العربية، افترض علمياً وتنموياً أنه لو تم التركيز الجاد والشامل على قضايا المرأة العربية لمدة عقد من الزمان، يكون بالإمكان، مواجهة الكثير من التحديات التنموية العربية: في الأسرة والتنشئة الاجتماعية وفي المشاركة بأنماطها، وفي زيادة الإنتاجية، والمدخرات واستكمال مخططات التنمية وسياساتها التي غالباً ما تصاغ وفق عقل أبوى ذكوري وعلى الصعيد السكاني، يسهم تمكين المرأة في خفض خصوبتها، وارتفاع وعيها الانجابي والصحي والاجتماعي.
- توسيع فرص المشاركة السياسية والمدنية فالمشاركة فضلاً عن أنها حق أصيل للإنسان العربي فهي تعبئ الجهود البشرية وتنظمها، فهي الأكثر قدرة على خلق قيم إضافية إنتاجية واجتماعية وسياسية.

إذا كانت هذه أهم الأولويات التي تم استقراؤها من الأدبيات التنموية والسكانية العربية، فإنها بحاجة إلى مبادئ تنتظم من خلالها لكي تتكامل نتائجها وعوائدها المرغوبة، ومن بين أهم تلك المبادئ:

- ١ - اعتبار حقوق الإنسان مقارنة أساسية لكل الأفعال التنموية بما في ذلك الفعل السكاني - وبلا أي تمييز لأي سبب أو وضع اجتماعي، واقتصادي أو فئوي أو طائفي فالالتزام بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للإنسان العربي، ذكراً وأنثى، يعمق الالتزام المجتمعي بأهمية الإنسان باعتباره غاية التنمية وفاعلها، لأنها تنقل فلسفة التنمية من فكر الخدمات والحاجات إلى فكر الحق في التنمية، والحق في المشاركة في عملياتها، وتنفيذها ومتابعتها.

إن الانطلاق من مفهوم شامل للحقوق الإنسانية للمواطن العربي، يجعله طرفاً إيجابياً فاعلاً في عمليات التنمية ومشروعاتها، وليس مجرد طرفاً سلبياً ينتظر ما يقدم له ويرضى بما يحجب عنه.

- ٢ - إلا يقتصر تحديد الإطار الاستراتيجي على البعد أو المستوى المركزي، من خلال تصورات فوقية ترسل من أعلى إلى أسفل، من العواصم إلى المدن ومنها إلى القرى ومن الرجال للنساء وهكذا. ولهذا من الضروري تبني مقاربة التنمية من أسفل Development from Below لتحقيق العدالة في الفرص وإتاحة فرص تعبئة الموارد، خاصة البشرية، على مستوى القواعد التنموية المحلية، وأيضاً الاستجابة للتفاوتات التنموية والسكانية بين الحواضر والأرياف العربية^(١).

- ٣ - تفعيل المشاركة Participation والتشارك Partnership، بين كافة الأطراف المعنية بالسياسات التنموية: المؤسسات الحكومية - منظمات المجتمع المدني خاصة المعنى منها بقضايا السكان والمرأة والشباب وكبار السن، بجانب القطاع الخاص تفعيلاً لدوره الاجتماعي التنموي^(٢).

(١) انجي كول، "خطوات نحو التقدم الاجتماعي في الألفية الجديدة"، في مجلة العلوم الاجتماعية، مصدر مذكور، ص ١٣-٢٨.

(٢) بيير كالام، المهمة الممكنة، ترجمة د. سمير إبراهيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣١-٣٣.

٤ - اعتماد التخطيط الاستراتيجي على المعلومات والمعارف العلمية وتوفير القرائن العلمية Evidence Based التي تسهم في تحديد الأولويات والتحديات والمخاطر التنموية. ويقتضى هذا اهتماماً نوعياً بالبحث والتطوير التنموي R. & D في المجالات التنموية المختلفة وفي القلب منها المجال السكاني.

٥ - اعتبار قضايا السكان، قضايا تنموية أصيلة ذات تأثير في نوعية رأس المال البشري والخصائص السكانية؛ التعليمية والصحية وفي إنتاجيته وسلوكه الاجتماعي والديموغرافي، وفي وعيه التنموي. إن وضع السكان كأولوية ضمن الأولويات التنموية، يساعد في توفير عناصر فنية داعمة لتفعيل الدور التنموي للمكون السكاني باعتباره الرصيد التنموي المتجدد. ذلك لأن إدماج القضايا السكانية في الاستراتيجيات التنموية يضمن:

- الالتزام السياسي على مختلف مستويات صنع القرار.
- توفير الدعم المالي.
- بلورة وتكامل السياسات الاجتماعية القطاعية - صحة، تعليم، تشغيل.. إلخ - في دعم القضايا السكانية وتوفير البنية التشريعية اللازمة لدعم العمل السكاني.

هذه أهم الأولويات القابلة للإضافة والتطوير من ناحية والتي سيرد تفصيلاً لها ولغيرها في صفحات تالية من ناحية أخرى خاصة ما يتعلق بضرورة الحكم الرشيد أو إدارة شئون المجتمع والدولة على أساس من الكفاءة والعدالة والمشاركة الديمقراطية والمحاسبية والشفافية.

ثانياً- سياسات التنمية الاجتماعية: التكامل والاستجابة الفاعلة لحاجات الإنسان^(١)

يقصد بتكامل سياسات التنمية الاجتماعية، الالتزام بمجموعة من المبادئ والتوجهات الأساسية سواء عند صياغة أهداف التنمية الاجتماعية على المستوى المجتمعي أو عند صياغة الأهداف النوعية لكل سياسة تحقيقاً للأهداف التالية:

١ - الانطلاق والالتزام من مفهوم شامل للسياسات الاجتماعية يتجاوز سياسة الرعاية الاجتماعية بمعناها التقليدي إلى تفعيل حقوق السكان في التعليم والصحة والعمل والتملك، والمشاركة.. إلخ. لهذا فقد اتفق كثير من الأدبيات التنموية على أن أهم سياساتها القطاعية:

التعليم - الصحة - السكن والإسكان - التشغيل - تفعيل المشاركة في منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، مواجهة فجوة النوع الاجتماعي تحقيق فرص الحراك الاجتماعي والسياسي للشرائح الاجتماعية - والفئات والأجيال.

٢ - أن تتطلق السياسات الاجتماعية، حسب قطاعاتها، من تلبية حقوق واحتياجات السكان، كل سياسة قطاعية منها فيما يخصها. ولا يقصد بهذا تحديداً سكونياً دائماً، إذ لا بد من المراجعة بعد المتابعة والتقويم، خاصة وأن التفاوتات داخل كل مجتمع عربي، على مستوى المدن والقرى، تتطلب الاستجابة للحاجات ذات الأولوية المتباينة، لظروف تاريخية، خاصة الإمكانات البشرية والمادية.. إلخ.

^(١) الاسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، مصدر مذكور. وأيضاً ريتشارد فولك، مصدر مذكور.

٣- توفير قدر من التوافق وشبه الإجماع على الأهداف التنموية العامة والقطاعية. وهوما يدعم الالتزام بها سياسياً وإدارياً.

٤ - تحديد دور كل سياسة قطاعية اجتماعية في كل هدف من الأهداف، وفقاً لميزاتها النسبية وقدراتها الفعلية. فلو أخذنا على سبيل المثال قضايا الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية سنجد أن لكل سياسة قطاعية دورها فيها:

- فالصحة تعنى بإتاحة الخدمات ذات العلاقة كما وكيفا، وفق مبدأى الكفاءة والعدالة.
- وتعنى المؤسسة التعليمية، بتطوير المعارف والمعلومات الدقيقة لدى المتعلمين والمعلمين، سواء بإدماجها في المقررات الدراسية أم في الأنشطة اللاصفية.
- تعنى المؤسسات الإعلامية بتطوير الوعي الصحي الإنجابي عبر رسائلها الإعلامية التي تتلاءم وخصائص واحتياجات كل فئة سكانية / عمرية.
- أما المؤسسات التشريعية فتعنى بمراجعة وتطوير التشريعات الداعمة، وإصدار الجديد منها.

٥ - كما يقصد بالتكامل ترابط مخرجات السياسات القطاعية مع مدخلات بعضها البعض فعلى سبيل المثال تعنى المؤسسة التعليمية بالإعداد المتجدد والمتطور لرأس المال البشرى الذي تحتاجه مشروعات وبرامج التنمية، خاصة أسواق العمل، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الأهلية والنقابات أن تسهم في تدريب وتأهيل بعض مخرجات التعليم لتتلاءم وحاجات القطاعات التي تمثلها النقابات .

ثالثاً- السياسات التعليمية المتجاوبة مع النافذة الديموغرافية

سبقت الإشارة إلى أن النافذة الديموغرافية يصاحبها ويرتبط بها ثلاث فئات أساسية:

١ - فئات الشباب باعتبار تزايد أعداد السكان في سن العمل وهم من الشباب حصراً ويدل على هذا أن البلاد العربية تعيش بروزاً ديموغرافياً شبابياً غير مسبوق نتيجة للتحويل الديموغرافي الذي ارتبط بتناقص ملحوظ في وفيات الأطفال وانخفاض أبطئ منه في الخصوبة والذي أفضى أولاً إلى زيادة نسبة الأطفال أقل من ١٥ عاماً وبعدها ارتفاع في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً. ويقتضى هذا:

- إتاحة فرص التعليم من حيث الكم والكيف والتوزيع الجغرافي للشباب والشباب.
- تطوير المضامين التعليمية لإعداد المواطن: الذي يفكر علمياً، ولديه قدرة على مواصلة التعلم الذاتي وحل المشكلات، بالإضافة إلى الارتقاء بمهاراته الحياتية والإنتاجية والإدارية ومهارات العمل والمشاركة بأنواعها. ليكون مواطناً فاعلاً منتجاً مشاركاً.

٢- رغم محدودية نسب كبار السن في البلاد العربية كما سبقت الإشارة في مواضع سابقاً إلا أنه لتزايد معدلات العمر المتوقع عند الميلاد ستتجه أعدادهم إلى التزايد خاصة الإناث منهم وهي فئة بحاجة إلى كوادرات صحية متخصصة وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين لدعم هذه الفئة، ويتطلب هذا وجود برامج متخصصة في الجامعات والمعاهد العليا للاهتمام بغذاء ورعاية المسنين من مختلف الجنسين.

٣ - أما قضايا المرأة كفئة اجتماعية فمن الضروري أن تظل متقاطعة وحاضرة في السياسات الاجتماعية المختلفة. فلعوامل تاريخية ثقافية ستظل هذه الفجوة قائمة ويتطلب

- الأمر وعلى نحو شامل:
- محو أمية النساء والشابات الأميات.
- إتاحة فرصة ثانية للمتسربات من التعليم لاستكمالهن وتحفل الساحة العربية، بتجارب وطنية ذات أهمية يمكن استخلاص دروس منها، في المغرب وتونس والأردن ومصر وغيرها حيث تعليم الفتيات على مستوى المجتمعات المحلية لإعادة إدماجهم في المؤسسات التعليمية.
- إعداد مقررات تعليمية في المدارس وفي الجمعيات الأهلية للتوعية بحقوق المرأة، وبفاعلية أدوارها أسرياً وفي دعم استدامة التنمية.
- الاهتمام بالتأهيل والتدريب، لتوسيع خيارات الفتاة والمرأة العربية للمشاركة الاقتصادية الفاعلة.
- الاهتمام بالتعليم الفني بمختلف تخصصاته ومستوياتها، مع العمل على إعادة تقديره اجتماعياً ومادياً.

رابعاً- السياسات الصحية المتجاوبة مع النافذة الديموغرافية

اختصاراً للقول ودرءاً للتكرار، ومع الحرص على تعميم الخدمات الصحية وإتاحتها لكل الفئات السكانية، إلا أن الفئات التي تعززها النافذة الديموغرافية تكون بحاجة إلى تركيز وتدخل مباشر:

- الخدمات الصحية للشباب ذكوراً وإناثاً والتي تجمع بين التنقيف للوقاية من الأمراض، والعلاج منها خاصة حماية الشباب من المخاطر الصحية في الغذاء والتدخين والإقبال على المخدرات، واحتمالات التعرض للأمراض المنقولة جنسياً وفي مقدمتها الإيدز^(١).
- تطوير الخدمات الصحية المتخصصة، الجسمية والنفسية للمعمرين، إناثاً وذكوراً، حيث نسب الإناث أكبر وفقاً لمعدلات العمر المتوقع عند الميلاد. وإذا كانت بعض البلدان العربية، اهتمت بتخصص طب الأسرة، فمن المهم وجود تخصصات وعيادات ومستشفيات، لرعاية المسنين، وقد اهتمت بعض البلدان العربية كالكويت والبحرين على سبيل المثال بالمستشفيات المتنقلة للاستجابة لاحتياجات المسنين، الذين لا تتيح أحوالهم الصحية والاقتصادية الانتقال إلى المؤسسات الصحية القائمة.

خامساً- السياسات المالية: تواصل التمويل لدعم الفئات السكانية

الأمر المؤكد أن السياسات التعليمية والصحية بحاجة إلى دعم مالي متواصل، وبدونه يصعب تحقيق أى من المبادئ أو الشروط التنموية لأى من الفئات السكانية الاجتماعية وإذا كان الدور الأساسى على الحكومات العربية لتوفير هذا الدعم من موازاناتها، فإنه يصعب عليها الوفاء بكل المتطلبات المادية التنموية - لتغيرات في نصيبها من الفائض الاقتصادي - ولهذا من الضروري تحفيز القطاع الخاص العربي لدعم هذا التمويل، تحقيقاً لدورهم الاجتماعي، وباعتبار تحصلهم على النصيب الأكبر من الفائض الاقتصادي العربي، كما يمكن للجمعيات الأهلية بما تقدمه من جهد ووقت بلورة وتنمية ثقافة التطوع لتخفيض تكلفة بعض - ولو نسبياً - المدخلات المادية لرعاية الفئات الاجتماعية.

(١) J. Delong; et al, Young people's Sexual and reproductive Health in MENA Region P.R.B, ٢٠٠٧.

وهناك فرص لإنشاء المزيد من الصناديق الاجتماعية المتخصصة لتأمين الاحتياجات للفئات الاجتماعية كما تفعل بعض البلدان العربية، تونس والأردن ومصر على سبيل المثال، كما يمكن لرجال الأعمال وأصحاب القطاع الخاص المساهمة في مثل هذه الصناديق أو إنشاء صناديق تشرف وتتولى هي مسؤوليتها.

سادساً- العوامل الإيجابية والسلبية المحددة للاستفادة من النافذة الديموغرافية

حدد تقرير السكان والتنمية الذي تصدره الاسكوا في إصداره الثاني، الإطار العام للاستفادة من النافذة الديموغرافية، ونرى أن غياب أو إغفال أى من أبعاد ومكونات هذا الإطار ينتج معوقاً للاستفادة من النافذة الديموغرافية خاصة لأن ذلك الغياب يعوق تكامل السياسات ذات العلاقة ودعمها لبعضها البعض^(١).

- ١ - تطوير واعتماد نماذج الاقتصاد القياسى الكلى لرصد واستيعاب التغيرات الديموغرافية التي تطرأ على التركيب العمري للسكان، كأساس لتقدير العوائد المترتبة على النافذة الديموغرافية وتحديد الأولويات المطلوبة للاستفادة من البشر في سن العمل، والتخطيط الدقيق زمنياً واقتصادياً ، لتنمية رأس المال البشرى، وخلق فرص العمل لتخفيض الإعالة، وتعبئة المدخرات كمدخلات لمزيد من دعم النمو الاقتصادي وإطراده.
- ٢ - تطوير القطاعات الاقتصادية وتنويعها، والعمل على زيادة إنتاجيتها فنياً وإدارياً، وبما يوفر فرص عمل جديدة للقوى العاملة التي تهبها النافذة الديموغرافية ويقترح في هذا السياق:
 - التدريب على إدارة المشروعات الصغيرة.
 - إعادة النظر في ضمانات الاقتراض والائتمان.
 - دعم الحصول على المواد الخام وتسويقها والتزام بعض المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بشراء بعض منتجاتها.
- ٣ - توسيع قاعدة الملكية التعاونية، بما يعبئ الموارد المحدودة وتحقيق فرص التنافسية المتكافئة في توزيع منتجاتها، خاصة في سياق الاستيراد لسلع منخفضة الثمن.
- ٤ - تطوير نظم التعليم والتدريب، للارتقاء بالخبرات والمهارات الإنتاجية البشرية، ربما يوسع فرص الشباب تحديداً في الاستجابة للطلب المتغير في أسواق العمل.
- ٥ - تعميق شبكات الأمان الاجتماعي Safety Nets للفئات التي تحتاج إلى دعم اجتماعي، خاصة المسنين ذكوراً وإناثاً، والتأمين التعويضي لبطالة الشباب كما فعلت البحرين على سبيل المثال بالنسبة للبطالة عامة وبطالة الشباب تحديداً.
- ٦ - انتقاء وتركيب سلة تكنولوجية تستجيب لعرض العمل والطلب عليه. لقد أفضى لجوء بعض البلدان العربية إلى الاستثمارات كثيفة التكنولوجيا إلى المساهمة في إنتاج البطالة مجددة ، خاصة بين الشباب . ولذلك فالأخذ بتكنولوجيا تتسق مع حجم العمل وعرضه مثل تونس مثلاً لا حصراً، يسهم في مواجهة البطالة ومعها الفقر.

(١) الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، مصدر مذكور، ص ٥٦-٥٧.

٧ - تفعيل الدور التنموي لتحويلات المهاجرين ، وإمداد المهاجرين بخريطة للمشروعات التي تتسق وتتكامل مع متطلبات النمو الإنتاجي.

٨ - توفير معلومات دقيقة حول أسواق العمل الوطنية والإقليمية والدولية ، لتحديد أبعاد الطلب، وتوفير المهارات والخبرات لتدريبها وتأهيلها.

سابعاً- دعائم الحكم الرشيد وتنمية الفئات الاجتماعية

في ضوء الأدبيات المتاحة يمكن رصد أهم دعائم الحكم الرشيد على النحو التالي:^(١)

١- المشاركة Participation

إن إتاحة فرص المشاركة تضمن تعبئة الجهود واستنهاض الطاقات وتعبير الفئات المختلفة عن احتياجاتها وطموحاتها وقدراتها. إن المشاركة كما هو معروف في أدبياتها، توفر من تكلفة المشروعات بالجهد المبذول، وتقضي إلى إبداعات تدعم المشروعات وتحدد المشروعات والبرامج الأكثر إفادة لكل الفئات الاجتماعية، وتعبئي الموارد والإمكانات على مستوى المجتمعات المحلية، وهو ما يسهم في إيجاد بيئة داعمة للفعل التنموي.

٢ - حكم القانون Rule of Law

إن الوعي بالاحتكام للقانون، وتفعيله، يضمن الالتزام والانضباط في ممارسة الحقوق والاحتكام المتكافئ أمام مؤسسات العدالة، خاصة عند ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية. وإذا كان ثمة عقد اجتماعي للتنمية. يحدد العلاقة بين القوى الاجتماعية والسياسية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فإن القانون والسلطة القضائية تكون الحكم بين السلطتين التشريعية - المجالس النيابية - والتنفيذية. دعم أدوار الوزارات والمؤسسات الحكومية، مما يضمن فاعلية كل منها، خاصة الدور الرقابي للمجالس التشريعية الذي يتابع خطط التنمية ويراقب تنفيذها، ويوفر الدعم المالي المخصص للفئات الاجتماعية.

٣ - الشفافية Transparency

تضمن الشفافية تفعيل القرارات التي يتم اتخاذها، وفق لوائح وقواعد محددة، وهي تقتضي إتاحة المعلومات للفئات المستهدفة فتمكنها من متابعة تحقيق أهدافها، وتحديد أوجه القصور فيها ومن ثم إتاحة الفرص لتعديل وتصحيح آليات وأساليب تحقيق الأهداف.

٤ - المسؤولية Responsiveness

إن تحديد مهام ومسؤوليات كل المعنيين بأمر النافذة الديموغرافية والفئات الاجتماعية الداعمة لها، يعني تحديد الإنجاز في وقته المحدد، ويحول دون التباطؤ البيروقراطي. لقد ظهر مفهوم الحكم الرشيد أول ما ظهر في مجال الإدارة، لتيسير الأداء، وسرعة الإنجاز وإتاحة الاتصال بين مستويات التنظيم الإداري وبما يسمح بسرعة الإنجاز.

٥ - الإجماع في التوجه Consensus-orientation

لأن دعائم الحكم الرشيد يعمق كل منها الآخر ويسهم في فاعليتها، فإن المشاركة تسهم في

(١) The Free Encyclopedia, "Good Governance. http://en.wikipedia/wiki/Good_Governance.

الإجماع على الأهداف، سواء كانت أهدافاً تنموية كتطوير التعليم ومواجهة فجوة النوع الاجتماعي، أو توليد فرص للتشغيل، أو كانت أهدافاً تتعلق بفئات ذات حاجة إلى سرعة التدخل كالشباب والمرأة والفقراء.. إلخ. إن الإجماع في الرؤية يدعم المصالح المشتركة، ويدعم كونها أيسر السبل لتحقيق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.

٦ - المساواة والاندماج Equity and Inclusiveness

وتعني ضمان الاهتمام بكل الفئات، ومحاصرة الاستبعاد أو الإقصاء Exclusion، لضمان الاندماج في عمليات التنمية، ومشروعاتها وبرامجها خاصة الجماعات الهشة والفقيرة والمظلومة. ومراعاة حاجاتها ودعم حقوقها وفرصها.

٧ - الفاعلية والكفاءة Effectiveness and Efficiency

ويقصد بها التزام كافة مؤسسات ومنظمات المجتمع، الحكومية والمدنية في إشباع حاجات كل الناس ودعم حقوقهم والحفاظ على الموارد الطبيعية متجددة وحماية استدامة التنمية وتواصلها.

٨ - المحاسبية Accountability

بجانب أن المحاسبية تضمن التزام كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع، الحكومة منها، والمجتمع المدني والقطاع الخاص أمام أعضاء المجتمع، فهي تضمن الإنجاز في ضوء تكلفته، وتتيح التنافسية لتحقيق المصالح المشتركة، لأن ثمة محاسبية - ثواباً وعقاباً - أمام القوى والفئات المختلفة ذات المصالح في الفعل التنموي.

الحكم الرشيد بدعائه هو ضمان لتحقيق الأهداف
التنموية بكفاءة وعدالة في ضوء التزام مجتمعي تدعمه
المشاركة ويصونه حكم القانون.

الشروط التقنية المطلوبة

يقصد بهذه الشروط أبعاد فنية علمية ومعرفية من المهم توفرها لمتابعة اتجاهات التغير Mega- Trends في الجوانب والمتغيرات السكانية، سواء حسب الفئات السكانية أو خصائصها أو حاجاتها الأساسية، خاصة غير الملباة منها. وهي في إجمالها تنمي الوعي المعرفي حول النافذة الديموغرافية والوعي التنموي حول الفئات التي تفرزها.

ثامناً - المؤشرات القياسية من منظور السياسات الدالة على انبثاق النافذة الديموغرافية

المؤشرات هي بيانات كمية وكيفية على نحو تجميعي لقياس اتجاهات التغير والإنجازات في السياسات الاجتماعية التي تدلل على وتسهم في انبثاق النافذة الديموغرافية. وهي تعتمد على التعدادات الرسمية والمسوح النوعية، والدراسات الكيفية المعمقة ذات الصلة وذلك لقياس مدى التحسن في:

- أ - مخرجات التعليم وفق فترات زمنية محددة، وتشمل مؤشرات كمية وكيفية، وحول توزيع المخرجات على الأرياف والحوضر وعلى المراحل التعليمية، وبالتركيز على تطور حال فجوة النوع الاجتماعي في مراحل التعليم ونوعه - علمي، أدبي، علوم طبيعية، إنسانيات وعلوم اجتماعية.. إلخ - ومؤشرات التسرب والهدر التعليمي.

- ب - مؤشرات حول مخرجات النظام الصحي بكل أبعاده وخصائصه ومن حيث الخدمات المتاحة من ناحية، وانعكاساته على مؤشرات الحالة الصحية، والمراضه والوفيات والمواليد وتوقعات العمر عند الميلاد.
- ج - مؤشرات حول مدى تضيق الفجوات على أساس النوع، والفئات السكانية، والريف والحضر. ومؤشرات أعداد وخصائص الفقراء وخصائصهم وأماكن تواجدهم.
- د - مؤشرات حول مخرجات النظام الاقتصادي ونسب النشطين اقتصادياً ومعدلات البطالة وحجم المستفيدين من القروض والمشروعات الصغيرة.
- هـ - التغير في حجم الأسرة وأنماطها - ممتدة أو نواتية - وتوزيعها على الحواضر والأرياف والعمر عند الزواج الأول.
- و - مؤشرات ذا صلة بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، والحملات الإرشادية حول المعلومات الجنسية والأمراض المنقولة جنسياً والمخاطر التي تصاحبها.
- ز - مخرجات النظام السياسي والحكم الرشيد والمشاركة: المشاركة في الانتخابات حجم منظمات المجتمع المدني - تطور تشريعات المشاركة - العمل التطوعي - الحكم المحلي واللامركزية - المحاسبية ..إلخ.

تاسعاً- الإسقاطات السكانية لتوقع النمو في حجم وخصائص الفئات السكانية الاجتماعية

- وتعنى هذه الإسقاطات بالتركيز على الفئات ذات العلاقة بالنافذة الديموغرافية، الأطفال - الشباب - المسنين وتتقاطع معها مؤشرات النوع الاجتماعي:
- الحجم . العمر . الخصائص التعليمية . الحصائص الصحية.
 - النشاط الاقتصادي . الدخل . التوزيع بين الريف والحضر.

عاشراً- تحديد الحاجات الأساسية للفئات الاجتماعية المختلفة في ضوء المبادئ والتوصيات الدولية

- في ضوء أهداف ومقررات مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية القاهرة ١٩٩٤، والأهداف الإنمائية للألفية سبتمبر ٢٠٠٠ يمكن بلورة الأهداف المراد بها تمكين الفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي:
- ١ - مواجهة الفقر سواء فقر الدخل أو فقر القدرات، بالاهتمام بالتدريب والتأهيل وتوليد فرص للتشغيل اللائق والدائم.
 - تحسين شروط وضمانات الإقراض والمشروعات الصغيرة، ودعم أصحابها فنياً وإدارياً ودعم حصولها على الخامات وتسويقها لمنتجاتها.
 - توسيع قاعدة الملكية، باعتماد الأشكال التعاونية وشركات التوصية المحدودة، لضمان تعبئة الموارد والإمكانات المحدودة، لمواجهة التنافسية - على الأقل - في الأسواق المحلية من حيث جودة المنتج وانخفاض أسعاره.
 - الاهتمام بمشروعات تشغيل الشباب سواء للعمل لحسابه الخاص أو اندماجه في القطاع الخاص، ويقتضى الأمر إعادة النظر في القطاع غير الرسمي أو غير المهيكـل Informal Sector لإدماجه في المسارات الاقتصادية الأساسية ودعم حقوق العاملين فيه.
 - التوسع في شبكات التأمين الاجتماعي خاصة التأمين ضد البطالة ودعم النساء المعيلات لأسرهن ولا يقدرن على العمل.

- ٢ - تطوير التعليم لتحسين نوعية مخرجاته وزيادة معدلات الاستيعاب في المراحل، التعليمية المختلفة، ومواجهة التسرب.
- ٣ - مواجهة أعمق وأكثر جراءة لفجوة النوع الاجتماعي وتوفير الفرصة الثانية لمن لم تتعلم أو تكمل تعليمها، ودعم مشروعات تشغيلها ، وتحفيزها على المشاركة في منظمات المجتمع المدني والعمل السياسي العام.
- ٤ - خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات بتوفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والرعاية الدائمة للأمهات قبل وأثناء الحمل وبعد الولادة.
- ٥ - الاهتمام بالصحة الإنجابية والجنسية للشباب والشابات من خلال دعمهم بالمعارف والمعلومات الدقيقة والكافية حول الصحة الإنجابية والجنسية والتوسع في العيادات الصديقة للشباب كما هو الحال في التجربة التونسية.
- ٦ - دعم فرص وآليات المشاركة في الحياة اليومية لمختلف الفئات الاجتماعية بتطوير تشريعات إنشاء وإدارة الجمعيات الأهلية، وتنمية قدراتها البشرية والفنية والتنظيمية.
- ٧ - توسيع ودعم الشراكة بين الأطراف المعنية بتمكين الفئات الاجتماعية، وتحديد أدوارها وأسس التنسيق بينها والميزات النسبية لكل منها: المؤسسات الحكومية - منظمات المجتمع المدني - القطاع الخاص.
- ٨ - تطوير التشريعات الداعمة لحقوق الإنسان وتوسيع خياراته وتفعيل تطبيق القوانين وإنفاذها.

الحادي عشر - البيانات والمعلومات السكانية والاجتماعية

- البيانات والمعلومات حول أوضاع السكان ومحفزات التنمية ومعوقاتهما، وأحوال الفئات الاجتماعية خاصة التي تحتاج إلى تدخلات سريعة دون انتظار، وتوفير البيانات والمعلومات وعلى نحو دوري - زمني محدد - لفهم اتجاهات التغير والتحول سواء في الشروط التنموية أو في التغيرات السكانية، يحتاج إلى خطط بحثية علمية سكانية، تنموية ذات توجهات لتطوير السياسات Policy Oriented السكانية وإدماجها في السياسات التنموية العامة والقطاعية. ومن بين أهم البحوث التي نحتاج إليها في ضوء المعطيات الوطنية والإقليمية القائمة والمسكوت عنها ما يلي:
- الاهتمام بالمسوح الوطنية الشاملة كل فترة زمنية محددة - ٥ - ١٠ سنوات - لمتابعة اتجاهات التغير والإنجاز وإجراء المسوح المتخصصة النوعية - الحاجات - أو حسب الفئات - أطفال - مسنون... إلخ.
 - الاهتمام بالبحوث التقييمية Evaluative Research للبرامج والمشروعات لضمان بلوغها لأهدافها.
 - لايزال البعد الثقافي بكل مكوناته: العادات والتقاليد والقيم بحاجة إلى بحوث كيفية معمقة ، لفهم أعماق نسق النوع الاجتماعي، والمحددات الثقافية للسلوك الانجابي.
 - يبين التحليل السابق عبر صفحات الدراسة الراهنة وجود حالة ملحة لدراسة التباينات والتفاوتات في التغيرات الديموغرافية والفرص التنموية سواء بين الفئات الاجتماعية،

خاصة فجوة النوع الاجتماعي أو بين الفقراء والأغنياء، أو بين الحواضر والأرياف وشح البيانات حول هذه التفاوتات، أفضى إلى إهدار فرص للتخطيط العلمي الواقعي لمواجهة هذه التفاوتات وإذا طرحنا أسئلة بسيطة ومحددة على سبيل المثال لن نجد إجابات علمية دقيقة عليها.

أين يعيش الفقراء المحددين ذكوراً وإناثاً.

وكيف نصل إليهم لدعمهم؟

ما أكثر الفئات احتياجاً في المجتمعات المحلية - الريفية وفي المناطق الشعبية في المدن - التي تحتاج إلى تدخل قبل غيرها، وكيف نعرفها على نحو محدد وملمس؟

■ الاهتمام بمنهجية البحوث بالمشاركة Participatory Research، لإتاحة فرص تعبير الفئات المختلفة عن احتياجاتها وقدراتها على المشاركة الفاعلة في إنجاز مشروعاتها ومتابعتها وتقويمها.

■ تأثير دراسة تأثيرات العولمة وتداعياتها على الفئات الاجتماعية الأساسية، وما تواجهها به من مخاطر وتحديات أو ما تتيحها لها من فرص لتمكينهم والارتقاء بمستويات معيشتهم.

■ الاهتمام بالدراسات المستقبلية وفق سيناريوهات محددة، مرجعية Reference scenario، تفترض استمرار العوامل الحاكمة للتغير الديموغرافي والتموي، وإستهدافية Normative، على غرار نموذج الشجرة التخطيطية التي تبدأ من الثمرة - النافذة الديموغرافية - لتحديد على نحو دقيق متطلبات وشروط تحقيقها.

ليس الهدف من النافذة الديموغرافية الوصول إليها كغاية في ذاتها، بل باعتبارها فرصة تنمية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

خاتمة بأهم التوصيات

تتضمن الصفحات السابقة في متونها توصيات نوعية وقطاعية ارتبطت بالموضوعات والقضايا التي تم تحليلها وتقويمها، وفي هذا القسم الأخير من الدراسة الراهنة نركز على توصيتين: الأولى ذات صلة بالشراكة الدولية ويتوجه خطاب الثانية إلى الحكومات وواضعي السياسات في البلدان العربية، وأيضاً العاملين على مستوى العمل العربي السكاني التنموي المشترك.

الأولى: تحتاج قضايا التحول الديموغرافي في سياق التنموي الوطني والإقليمي إلى دعم دولي، فني وعلمي وإعداد أدلة بالمعارف النظرية والعملية لتحديد الأولويات البحثية والأكاديمية. وكلما وضعت تلك الأدلة بالتشارك مع الأطراف ذات العلاقة دولياً وإقليمياً ووطنياً، كانت أكثر شمولاً ودقة من ناحية وأكثر استجابة للاحتياجات الفعلية من ناحية أخرى وللتوضيح يمكن التركيز على:

- إعداد أجندة بالأولويات البحثية السكانية / التنموية.
- إعداد الأدلة التي تستهدف تنمية القدرات والخبرات البشرية في المجالات العلمية - البحثية وفي مجالات التدريب المختلفة، وتطوير المؤسسات والمنظمات.

الثانية: أن تسعى الحكومات العربية، بمؤسساتها وبمشاركة منظمات المجتمع المدني، لإدماج القضايا السكانية ضمن السياسات التنموية العامة والقطاعية. لأن هذا الإدماج يسهم في:

- الإسراع في إنجاز التحولات الديموغرافية المرغوبة.
- دعم الفئات المترتبة على انفتاح النافذة الديموغرافية.
- ضمان اتساق وتكامل سياسات التنمية بكل قطاعاتها وقضاياها بما في ذلك القضايا السكانية.

المراجع

أولاً- باللغة العربية

- (١) الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلاد العربية: تحليل بنائي تاريخي، سلسلة السياسات الاجتماعية رقم ٥، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٣.
- (٢) الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: تحليل مقارنة، الأمم المتحدة نيويورك ٢٠٠٥.
- (٣) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا - تقرير السكان والتنمية - العدد الثاني - النافذة الديموغرافية، فرصة للتنمية في البلدان العربية، الأمم المتحدة نيويورك، ٢٠٠٥.
- (٤) الأمين العام لجامعة الدول العربية، المقدم إلى قمة الرياض ٢٠٠٧، تلخيص لأهم أبعاد واقع التعليم في البلدان العربية.
- (٥) إيمان فرج، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة، المنتدى الإقليمي العربي للسكان، الاسكوا، بيروت ٢٠٠٤.
- (٦) بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، المنتدى الإقليمي العربي للسكان، جامعة الدول العربية وآخرون، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٤.
- (٧) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.
- (٨) ببير كالام، المهمة الممكنة، ترجمة د. سمير إبراهيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٨.
- (٩) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢.
- (١٠) ريتشارد فولك، اختيار السياسات للتكامل الاجتماعي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد ١٦٢، اليونسكو، ديسمبر ١٩٩٩.
- (١١) عبد العزيز فرح وآخرون، التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، أوراق المنتدى الإقليمي العربي للسكان والتنمية، الاسكوا، بيروت ٢٠٠٤.
- (١٢) عثمان حسين عثمان، التعليم بين أحادية رأس المال وتعدديته، دار التيسير للنشر، المنيا (مصر)، ٢٠٠٤.
- (١٣) ليلي نوار، الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للشباب، إدارة السياسات السكانية والهجرة، الجامعة العربية، ٢٠٠٦.
- (١٤) محمد محمود الإمام، المكون الاجتماعي للتنمية، مؤتمر التنمية الاجتماعية في مصر، وزارة الشؤون الاجتماعية، أبريل ٢٠٠٣.
- (١٥) محمد نجيب، علياء عوض، "أثر الزواج المبكر والإنجاب على صحة الطفل الأول"، المؤتمر العربي لصحة الأسرة والسكان، وحدة صحة الأسرة، جامعة الدول العربية B-١٦ مايو ٢٠٠٦.
- (١٦) روان خوري، "صورة إحصائية عن التفاوتات المناطقية في لبنان، في ورشة عمل حول الأهداف الإنمائية للألفية - الغاية الأولى: القضاء على الفقر المدقع والجوع، الأمم المتحدة، بيروت، ١٤ نيسان ٢٠٠٤.
- (١٧) ميثاء الشامسي، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في الوطن العربي، في

المؤتمر الإقليمي للسكان، جامعة الدول العربية والاسكوا وآخرون، بيروت،
٢٠٠٤.

(١٨) الهامى المرغنى، رجائى موسى، الخدمات وسياسات الليبرالية الجديدة، مركز دعم
التممية للاستشارات والتدريب، القاهرة ٢٠٠٧.

- (١) A. Leftwich, "Governance, the State and the Politics of Development, in Development and change, No. ٢, ١٩٩٤.
- (٢) J. Delong; et al, Young People's Sexual and Reproductive Health in MENA Region P.R.B, ٢٠٠٧.
- (٣) K. Mason, Gender and Demographic Change: What Do we Know? In G. W. Iooness, et.al., in the continuing Demographic Transition, Clarendon, Oxford, ١٩٩٧.
- (٤) Noeleen, Hyzer, Women are the Key in Development" In N. Sadik, (eds) In A Agenda for Population, The UNFPA Three decades, N.Y Uni. Press ٢٠٠٢.
- (٥) Good [http://en.wikipedia/wiki/The Free Encyclopedia](http://en.wikipedia/wiki/The_Free_Encyclopedia), "Good Governance. Governance.
- (٦) U.N, & Las, Millenium Development Goals in the Arab Region, A youth Lens, ٢٠٠٧.
- (٧) U.N., Department of Economic and Social Affairs population, Gender and Development, Census report, N.Y., ٢٠٠١.
- (٨) UN., Department of International Economic and Social Affairs, Demographic Transition and Socio-economic development, population studies, No. ٦٥, N.Y, ١٩٧٩.